﴿استجيبوا لله وللرسول﴾

الوعي

جامعية ـ فكرية ـ ثقافية

العدد رقم (٢٩) ـ السنة الثالثة ـ صفر ١٤١٠ هـ ـ الموافق أيلول ١٩٨٩

الايمان بالله

أهمية الصناعات الثقيلة

زوال الكيان اللبناني: ما أثره؟

بين نظام الخلافة والنظم الوضعية «٢»

AL-WAIE

الوعي

جامعية ـ فكرية ـ ثقافية

السنة الثالثة ـ العدد رقم (٢٩)

تصدر غرة كل شهر قمري عن ثلة من الشباب الجامعي المسلم في لبنان

المراسلات

«الوعي»
كلية بيروت الجامعية
ص.ب ٨٩/٥٠٥٢ ـ ١٣
بيروت ـ لبنان
او
ص.ب: ١٣٥٠٩٩ ـ شوران
بيروت ـ لبنان

ثمن النسخة

لبنان ١٠٠ ل.ل.
الولايات المتحدة ١,٥ دولار.
السويد ٥ كورون.
المانيا ١,٥ مارك.
استراليا ١,٥ دولار.
باكستان ١٢ روبية.
النمسا ١٠ شلن.
بلجيكا ٥٠ فرنك بلجيكي.
فرنسا ٥ فرنك فرنسي.
سويسرا ١,٥ فرنك.
يوغسلافيا ١,٢٥ دولار
الدانمرك ١٠ كورون

إقرأ في هذا العدد

□ كلمة المحرر: زيارة البابا الى لبنان ..... (ص ٣)
□ كلمة «الوعي»: زوال الكيان اللبناني: ما أثره؟ ..... (ص ٤)
□ الإيمان بالله ..... (ص ٦)
□ الإصلاح ..... (ص ١٣)
□ الجرائم والعقوبات ..... (ص ١٥)
□ سؤال وجواب ..... (ص ١٧)
□ الثورة الصناعية: سبيلها وأحكامها ..... (ص ٢٢)
□ التواضع وخفض الجناح للمؤمنين ..... (ص ٢٦)
□ وجهة نظر في الأدب ..... (ص ٢٧)
□ السلطة السياسية في الفكر السياسي الغربي والاسلامي (ص ٢٨)

بالاضافة إلى الأبواب الثابتة

الى السادة الكتّاب

● يجوز إعادة نشر المواضيع التي تظهر في «الوعي» دون اذن مسبق على أن تذكر كمصدر.
● لا تقبل «الوعي» إلاّ المواضيع التي لم يسبق نشرها. وإلاّ فعلى الكاتب ذكر المصدر.
● لـ «الوعي» حق تصحيح المواضيع المرسلة، وغير ملزمة بإعادة المواضيع التي لم تقبل للنشر.
● نرجو ترقيم ووضع خط تحت جميع الآيات القرانية والأحاديث النبوية الواردة في المقالات وتخريجها.

صلاحية القضاء وليس مجلس الشورى

كانت مجموعة من أعضاء مجلس الشورى الايراني قد تقدمت بعريضة اتهام وقعها عشرون نائباً ضد وزير الصناعات الثقيلة (في حكومة ميرموسوي) بهزاد نبوي. وقد اتهموه باختلاس ٢٥ مليار ريال ايراني (نحو ٣١٢ مليون دولار) وبالمشاركة في بيع سيارات رينو ـ ٥ من انتاج شركة «سايبا» الايرانية خارج النظام العادي للحصص.

وقد طرحت هذه التهمة على مجلس الشورى في ٨٩/٨/٢٠ لمناقشتها. وقد صوت ضد الوزير ٧٣ نائبا، وصوت لمصلحته ١٣٢ وامتنع ٢١. (الحاضرون ٢٢٦ من أصل ٢٧٠). وهكذا بُرِّئت ساحة الوزير عن طريق الأكثرية.

غريب هذا النظام في ايران التي تقول بأنها تسير بموجب الشرع الإسلامي. إن البديهي في الشرع أن المتهم يحال إلى القضاء، والقضاء يجري التحقيق ويبحث عن البيّنة. فإن ثبتت التهمة بالبينة الشرعية تم تجريمه، والا تتم تبرئته. فالمسألة ليست مسألة أقلية وأكثرية بل مسألة تحقيق وبينة. أي أن الأمر هو من صلاحيات القضاء وليس من صلاحيات مجلس الشورى.

كلمة العدد

زيارة البابا الى لبنان

قالوا أن البابا ترقرقت الدمعة في عينيه ألماً على لبنان، وقالوا بأنه يعمل المستحيل من أجل زيارة لبنان من أجل تخفيف آلامه. وهو يقصد آلام النصارى لانه ناشد سوريا بوقف القصف ولم يناشد ميشال عون.

دعونا ننظر في مواقف البابا وتصرفاته لنرى مدى اتزانها وانسجامها:

١ ـ إن الذي بدأ هذه الجولة من الحرب هو ميشال عون في ١٤ آذار وأعلن أن حرب التحرير بدأت ضد سوريا حتى يخرج آخر جندي سوري من لبنان، وميشال عون لا يمثل في موقفه هذا لبنان ولا يمثل نصارى لبنان ولا حتى الموارنة بدليل أن نواب النصارى اجتمعوا في بكركي في ١٨ نيسان واستنكروا تصرفه وأعلنوا في بيانهم الشهير أن الانسحاب السوري يكون بموجب مقررات قمة فاس (أي بعد انسحاب اسرائيل من الجنوب وبناء على اتفاق بين حكومة لبنان الموحدة والحكومة السورية). وعلى اثر هذا البيان قام عون يشتم النواب وسفه موقف صغير وفرض حجراً على السياسيين في الشرقية. فكيف يتجاهل البابا ميشال عون ويلوم سوريا؟

٢ ـ ان الذي أعلن عن تدمير بيروت للمرة التاسعة هو ميشال عون. فكيف ينسى (أو يتناسى) حضرة البابا ذلك ويوجه النداء الى سوريا ولا يوجهه الى عون؟

٣ ـ سنة ٨٢ قامت اسرائيل باجتياح لبنان واحتلت عاصمته بيروت وقطعت الماء والكهرباء والدواء والغذاء عن بيروت الغربية، وكان ذلك بمساعدة علنية سافرة من الموارنة في بيروت الشرقية. لم يحتج حضرة البابا حينئذ على اسرائيل ولم ينصح اتباعه الموارنة بأن لا يساعدوا العدو اليهودي ضد مواطنيهم. ولم تنزل دمعة البابا حين استباحت الكتائب صبرا وشاتيلا وذبحت الناس بالبلطات بمساعدة اليهود.

٤ ـ البابا وجه رسالة في ١٦/٥/٨٩ الى اسرائيل هذه يطلب منها اتخاذ تدابير عاجلة لمنع تدمير لبنان. نسي البابا أن اسرائيل دمرت لبنان سنة ٨٢ ونسي أنها ما زالت تحتل أرض لبنان في الجنوب وانها ترفض تنفيذ قرارات مجلس الأمن بشأن لبنان، ونسي انها تستبيح سيادة لبنان كل يوم بطائراتها وتضرب السكان بطائراتها وزوارقها ومدافعها. البابا طلب من الذئب أن يحرس الغنم.

٥ ـ اسرائيل هذه تكسر عظام الأطفال وتطلق الرصاص على الأهالي فتقتل منهم وتجرح كل يوم أكثر مما يحصل في لبنان، وتقوم بتهجير أهل البلد وتنسف البيوت وتقفل المدارس. فهل دمعت عين البابا من أجل هؤلاء؟ وهل ناشد البابا اسرائيل باسم الرب أن توقف غيها وتماديها؟ كلا بل هو ناشدها أن تهب لندفاع عن لبنان! انها تحتل أرض غيرها وكل يوم تزيد إفساداً وكل يوم يصدر مجلس الأمن إدانة لها وهي لا ترعوي. وحضرة البابا يطلب منها مساعي الخير!

٦ ـ البابا يعلم أن الموارنة والنصارى نسبة قليلة العدد في لبنان ومع ذلك هم يستأثرون بكل الامتيازات. وكلما طالبهم أحد بشيء من العدل قاموا يصرخون ويطلبون الضمانات من دول الغرب. والبابا بدل أن ينصحهم ويوجههم الى ما فيه خيرهم واستقرارهم يقوم الى الصراخ معهم.

شيئاً من الاتزان والموضوعية يا حضرة البابا.

بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة «الوعي»

جاء في تقرير اللجنة الثلاثية (فهد، الحسن، بن جديد): «أن الأزمة اللبنانية التي بقيت أربعة عشر عاماً من دون حل **أصبحت تشكل مصدر خطر عظيم على العالم العربي** بسبب تزايد احتمالات التقسيم والتجزئة في لبنان».

وكان الملك حسين وصدام حسين في اجتماعهما في بغداد في ٨٩/٨/١٨ (بحضور عرفات) أعلنا أنهما: «اتفقا على وجوب مسارعة الزعماء العرب الى مواجهة **التهديدات الخطيرة التي تحيق بالأمن العربي** نتيجة الوضع الراهن في لبنان».

ونشر ريمون إده مقالاً في ٨٩/٨/١٦ في صحيفة (لوموند) الفرنسية قال فيه: «يجب أن تتفق أميركا وروسيا على إنقاذ لبنان حالاً، إلا إذا كانتا متفقتين على تقديمه هدية الى جارتيه اسرائيل وسوريا. **سيكون ذلك بداية لبلقنة المنطقة**».

وقالت جريدة النهار البيروتية (اميل خوري) في ٨٩/٨/١٩: «اللجوء الى الحلول العسكرية الخطرة قد تشعل المنطقة وتهدد السلام العالمي فيها، **وتعرضها لخطر البلقنة**، وهو ما حذر ويحذر منه حسني مبارك والملك حسين».

وقال الشيخ زايد في ٨٩/٨/٢٣: «لن نسمح مهما بلغ البذل والتضحية بسقوط لبنان لأن سقوطه هو سقوط العرب وسقوط الجامعة. كذلك لن نرضى بأن **تنشأ سابقة السماح بتفتيت وطن عربي فيما يتفرج اشقاؤه من دون تدخل علني وصريح، وإلا صارت تلك قاعدة**».

كلام الشيخ زايد هذا يفسر سبب القلق الذي يعتمل في نفوس حكام العرب. **انهم يخشون ان تكون سابقة وتصير قاعدة**. قطر قوي يضم إليه قطراً صغيراً، أو يضم إليه قسماً من هذا القطر. إذا حصل ذلك بين سوريا ولبنان فإن الاردن سيكون معرضاً لهذا المصير، والعراق سيكون كذلك، ودول الخليج بما فيها السعودية ستكون معرضة لذلك ودول أخرى كثيرة ستتوقع هذا المصير.

انهم لا يخافون على لبنان بل يخافون على انفسهم، ويفكرون بالمثل القائل: **أُكِلْتُ يوم أُكِلَ الثور الأسود**.

يريد العرب أن يظلوا ٢٢ دولة ولا يريدون أن يتوحدوا، ولا يريدون أن ينضم بعضهم إلى بعض. هل هذه رغبة شعوب العرب أو حكام العرب؟ إنها رغبة الحكام، إنها شهوة أصحاب الكراسي ليحافظوا على كراسيهم، الشعوب براء من هذه الرغبة. الشعوب تتوق للوحدة لأن في الوحدة قوة وفي التفرق ضعف، لأن الله أمر بالوحدة ونهى عن الفرقة، أمر بوحدة المسلمين جميعاً وليس العرب وحدهم.

المسلمون اليوم ٤٤ دولة. يقول الله تعالى: ﴿**واعتصموا بحبل الله جميعاً ولا تفرقوا**﴾ وقد فرض الله على المسلمين أن يكونوا دولة واحدة تحت راية خليفة واحد مهما كثر عددهم ومهما اتسعت رقعة بلادهم، وجميع ائمة الدين متفقون على ذلك. فمن أين جاءتنا بدعة التفرق والتمزق لنصبح ٤٤ قطعة، وليصبح العرب وحدهم ٢٢ مزقة. هل شعوبنا أرادت ذلك؟ هل مصلحتنا تتطلب ذلك؟ هل العقل السليم يرتاح لذلك؟ معاذ الله، إنه عدونا الكافر المستعمر عدو العرب وعدو المسلمين هو الذي فرقنا ومزقنا ليسهل عليه إذلالنا واستعمارنا على قاعدة (**فرِّق تَسُد**).

الذي يسمع الحكام يقولون بأنهم ضد تقسيم لبنان وضد بلقنة المنطقة وضد تقسيم بقية الأقطار يتوهم انهم فعلاً ضد التقسيم وضد التفتيت وضد التجزئة. ولكن ما هذا الذي أنتم فيه، حينما تكونون ٤٤ قطعة أو ٢٢ مزقة، أليس هذا تفتيتاً وتقسيماً؟! لماذا تقبلون بذلك وتحافظون عليه إذا كان التقسيم والتفتيت عيباً؟ أم أن أحدكم يرفض التقسيم خشية أن تذهب قطعة من

زوال الكيان اللبناني: ما أثره؟

مقاطعته فيكون رفضه للتقسيم من أجل الطمع الشخصي وليس حباً بوحدة البلاد ومصلحة الأمة.

إن زوال الكيان اللبناني هو غير زوال لبنان. إن زوال الكيانات الـ ٢٢ أو الـ ٤٤ ليس زوالاً للأرض التي تقوم عليها هذه الكيانات. ماذا لو عاد لبنان جزءاً من بلاد الشام؟ وماذا لو عاد الاردن والعراق وفلسطين وسوريا ولبنان دولة واحدة في بلاد الشام؟ وماذا لو عادت بلاد الشام ومصر والسودان والحجاز واليمن والخليج وشمال افريقيا دولة واحدة؟ وماذا لو عادت بلاد العرب والترك والعجم والباكستان والهند وأندونيسيا وسائر بلاد الاسلام دولة واحدة؟

لماذا تخشون من دمج قطرين متجاورين معاً (لبنان وسوريا مثلاً) وتعتبرون ذلك سابقة خطرة وتخافون أن تصبح قاعدة تسري على اقطاركم الواحد تلو الآخر؟!

رُبَّ قائل يقول: إذا كان دمج قطرين برغبة أهلهما فليكن أما دمجهما باستيلاء أحدهما على الآخر فهو خطأ.

وإذا نظرنا إلى لبنان نجد أن أهله هم أهل الشام ولبنان لم ينفصل عن سوريا حتى هذه اللحظة. ففي أيام المتصرفية سنة ١٨٦٤ لم يُفصل عن الدولة العثمانية وفي سنة ١٩١٥ ألغت الدولة العثمانية المتصرفية. وفي سنة ١٩٢٠ صار لبنان مع سوريا تحت الانتداب الفرنسي فأضافت فرنسا أقضية جديدة إلى حدود المتصرفية القديمة وبقيت سوريا ولبنان معاً تحت الانتداب. ولما حصل الاستقلال الشكلي عن الانتداب لم يحصل بين سوريا ولبنان تمثيل دبلوماسي لأن البلدين قطر واحد، وما زال هذا الأمر قائماً حتى الآن.

وإذا حصل استفتاء الآن في لبنان على الانضمام إلى سوريا فإن حوالي ٦٠ ٪ من النصارى و٩٧ ٪ من المسلمين سيقولون: **نعم** علماً أن النصارى يشكلون دون ربع أهل لبنان. أي أن أهل لبنان يريدون الوحدة مع سوريا.

وهذا شأن جميع البلاد العربية والاسلامية. انها كلها تريد الوحدة ولكن الحكام العملاء وأسيادهم المستعمرين يمنعون ذلك.

وعلى فرض أن بعض الشعوب تريد الانفصال وترفض الوحدة هل يتم الرضوخ لارادتها أو تجبر على الوحدة جبراً؟ لو راعينا ارادة الانفصال عند بعض الشعوب لوجب الآن فصل جنوب السودان عن شماله، ولكان وجب اقتطاع قسم من العراق ومن ايران ومن روسيا وتركيا وسوريا من أجل وطن للأكراد. وإذاً لما بقي قطر في العالم إلا وتمزق بناء على الرغبات المتقلبة عند الشعوب والقبائل

وكما يسوغ للحاكم أن يحارب الفئة التي تريد أن تمزق الدولة يسوغ له أن يحارب الفئة التي تريد أن تحافظ على التمزق او الانفصال الموروث.

العرب لم يكونوا ٢٢ دولة والمسلمون لم يكونوا ٤٤ دولة. في أيام الاستعمار الحديث حصل هذا التمزيق لمصلحة هذا الاستعمار وضد مصلحة الأمة وضد عقيدتها. وكل من يريد ان يحافظ على هذه التجزئة والتفرق والتمزق هو خائن لأمته ولعقيدته وهو عميل لهذا الاستعمار الكافر.

وقد نجح هذا الاستعمار في اقناع نفر من أبناء هذه الأمة بأن هذه التجزئة هي لمصلحتهم وقال لهم: هذا استقلال وهذه حرية، واغراهم بالمحافظة عليها.

إن داء أمتنا اليوم أتٍ **من عدم تحكيم الشرعية الاسلامية ومن تمزيق الأمة ومن التخلف الفكري (وليس الاقتصادي)**.

وإذا كان الحكام يرون في زوال الكيان اللبناني زوالاً لكياناتهم فمرحباً بهذا الزوال. الشيخ زايد يقول بلسان الحكام: زوال كيان لبنان هو زوال للجامعة العربية وزوال للكيانات العربية. والشعوب تقول: هذا هو مطلبنا وهدفنا.

عندما تردد جيش مؤته في مصادمة العدو (الذي يفوقهم بثلاثين مرة) قال لهم عبد الله بن رواحة رضي الله عنه: «**إن التي ترهبون للّتي خرجتم تطلبون: الشهادة**». والذي يخوفنا الحكام الآن من حصوله هو عينه الذي نريد الحصول عليه.□

الايمان بالله

الإيمان بالله يتضمن الإيمان بوجوده، وأنه هو وحده الذي خلق كل شيء من عدم، وأنه هو الذي يسيِّر الوجود، وأنه هو وحده متصف بصفات الكمال... الخ.

وإذا نظرنا الى واقع الناس من زاوية إيمانهم بالله نرى أن قسماً كبيراً منهم لديه مشكلة. هذه المشكلة هي أنهم لا يؤمنون بوجود الله. فمن العبث أن نتحدث مع هؤلاء عن قدرة الله ووحدانية الله وأنه هو الخالق والمدبر ما دام لا يؤمن أصلا بوجود الله.

كثير من الذين يدعون الى العقيدة الاسلامية يهملون الأصل ويشتغلون بالفروع لأنهم قرأوا في كتب العلماء السابقين هذا الاشتغال بالفروع. وقد فاتهم أن المشكلة في أيام العلماء السابقين لم تكن في الإيمان بوجود الله بل كانت في الاختلاف في فهم بعض الصفات. إن الفكر الشيوعي يقوم على المادية، وإن الفكر الغربي يقوم على إغفال البحث بوجود الله والأديان، والبلاد الاسلامية واقعة تحت تأثير الفكر الغربي والفكر الشيوعي. وقد انساق قسم كبير من أبناء المسلمين الى الالحاد، بينما بعض دعاة المسلمين يتنازعون: هل صفات الله ٩ أو ١٣.

وقد رأت «الوعي» أن تضع البحث التالي بين يدي قرائها. وهو مأخوذ بشيء من التصرّف من كتاب (العقيدة الاسلامية) لعبد الرحمن حسن حبنكة

الدليل الأول على وجود الخالق سبحانه

«دليل الالزام العقلي بين الوجود والعدم».

١ ـ الأصل في الخالق الوجود فوجوده واجب.

٢ ـ الأصل في الكون العدم فوجوده ممكن.

٣ ـ ولا يمكن أن يكون السبب في إيجاد الممكن إلا واجب الوجود.

ونسير في هذا الدليل على أربعة مراحل.

المرحلة الأولى من الدليل:

لا يشك عاقل في الدنيا بأن الوجود يقابله العدم، وأنه لا ثالث بين الوجود والعدم، ولا ثالث وراء الوجود والعدم.

هذان إثنان (الوجود والعدم) إذا وُجد أحدهما انتفى الآخر لا محالة، وإذا انتفى أحدهما وُجد الآخر.

وهنا نتساءل مع أنفسنا فنقول: أيهما الأصل؟ هل الوجود الذي يقابله العدم العام هو الأصل، أو العدم العام هو الأصل؟

وللإجابة على هذا التساؤل لا بد أن نسلك مسلك افتراض أن احدهما هو الأصل. ثم ننظر هل يتعارض معه ـ على أنه الأصل ـ ما ينقضه أم لا.

وعلى هذا فلنفترض أن الأصل لكل ما يخطر في الفكر وجوده هو العدم.

ومعنى العدم: نفي ذات منا يخطر بالبال، ونفي صفاته. فلا ذات ولا قوة ولا إرادة ولا علم ولا حياة ولا أي شيء.

وبحسب هذا الافتراض نتساءل: كيف استطاع العدم ـ الذي هو الأصل ـ أن يتحول إلى الوجود؟ ألسنا نشعر بوجود أنفسنا؟ ألسنا نرى موجودات كثيرة

من حولنا؟!.

والعدم معناه كما عرّفناه هو النفي العام لكل ما يخطر بالبال؛ فكيف يأتي من هذا العدم العام ذوات وصفات وقوى، فتنطلق بنفسها من العدم إلى الوجود، وانطلاقها لا يكون إلاّ بقوة، والمفروض أن هذه القوة عدم أيضاً؟!.

إنه من المستحيل بداهة أن يتحول العدم بنفسه إلى الوجود، أو أن يوجد العدمُ أيَّ شيء. وقد أشار القرآن الكريم إلى ذلك بقوله تعالى في سورة الطور: ﴿أم خلقوا من غير شيء أم هم الخالقون﴾ اي هل انتقلوا من العدم إلى الوجود من غير خالق؟ أم هل كانوا هم الخالقين لأنفسهم في هذا الإنتقال؟ وكلاهما من الأمور المستحيلة بداهة.

وهكذا: لو كان العدم هو الأصل العام لم يوجد شيء من هذه الموجودات التي لا حصر لها، ولذلك كان علينا أن نفهم حتماً أن الأصل هو الوجود.

وبهذا الدليل ثبت بشكل عقلي قاطع انه لا يصح أن يكون العدم هو الأصل.

وحيث كان الأمر كذلك فقد ثبت بشكل عقلي قاطع أيضاً: أن الأصل هو الوجود لأن الوجود كما سبق نقيض العدم ولا واسطة بينهما.

ثم نقول: إن ما كان هو الأصل بين شيئين متناقضين لا يحتاج وجوده إلى تفسير أو تعليل، لأنه متى احتاج وجوده إلى تعليل لم يكن أصلاً، وإنما تطلب الأسباب والتعليلات للأشياء التي ليست هي الأصل.

وبهذا الإستدلال ظهر لدينا بوضوح شيئان:

أ ـ ان الأصل هو الوجود.

ب ـ ان الأصل لا يتطلب في حكم العقل سبباً ولا تعليلاً أكثر من أن يُقال: إنه هو الأصل.

المرحلة الثانية من الدليل:

إذا كان الوجود هو الأصل لا محالة، فهل يمكن أن يكون لهذا الأصل بداية؟ وهل يمكن أن يلحقه العدم؟ وللإجابة على هذا التساؤل نقول:

١ ـ إن ما كان وجوده هو الأصل لا يصح عقلاً أن يكون لوجوده بداية، لأن ما كان لوجوده بداية فلا بد أن يحتاج في وجوده إلى سبب أوجده، وما كان كذلك لا يمكن أن يكون وجوده هو الأصل.

٢ ـ إن ما كان وجوده هو الأصل لا يمكن أن يلحقه العدم؛ لأن كل زمن لاحق نفرض أن يطرأ فيه العدم على ما أصله الوجود. نقول فيه أيضاً: لا يزال الوجود هو الأصل ولا سبب لأن يطرأ عليه العدم أبداً، لأنه لا يطرأ العدم على أي موجود من الموجودات، إلاّ بوصف أن يكون العدم فيه هو الأصل. وإنما انتفى ذلك في زمن ما بسبب من الأسباب، فهو ينتظر زوال السبب حتى يعود إلى أصله وقد ثبت لدينا أن العدم من حيث هو مستحيل أن يكون هو الأصل العام ضد الوجود ولذلك يستحيل عقلاً أن يطرأ العدم على وجود علمنا أنه هو الأصل.

وإلى هذه الحقيقة جاءت الإشارة في قوله تعالى في سورة الفرقان: ﴿وتوكل على الحي الذي لا يموت﴾ فالحي الذي لا يموت هو من كان وجوده هو الأصل، وكذلك حياته، وصفات الكمال فيه، فلذلك لا يُمكن أن يطرأ عليه العدم أو الموت.

المرحلة الثالثة من الدليل:

علمنا في المرحلتين السابقتين:

أ ـ أن الوجود من حيث هو يجب عقلاً أن يكون هو الأصل.

ب ـ أن ما كان وجوده هو الأصل استحال أن يكون له بداية، وأن يطرأ عليه العدم.

والآن: فلنلق نظرة على الموجودات التي تقع تحت مجال إدراكنا الحسّي في هذا الكون الكبير، لنرى هل تنطبق عليها فعلاً الحقيقة الأولى، وهي أن الأصل فيها لذاتها الوجود؟ او ينطبق عليها ضدها وهي أن الأصل فيها العدم؟.

وهنا تبدو لنا حقيقة: اننا لم نكن ثم كنا، ونحن صنف ممتاز التكوين في هذا العالم: قال تعالى في سورة التين: ﴿لقد خلقنا الإنسان في أحسن تقويم﴾.

وأن اشياء كثيرة كان في طي العدم في اشكالها وصورها ثم وجدت كما هو مشاهد لنا باستمرار.

كما تبدو لنا صورة التغيرات الكثيرة الدائمة، في كل جزء من اجزاء هذه المواد الكونية التي نشاهدها أو نحس بها او ندرك قواها وخصائصها.

فمن موت إلى حياة، ومن حياة إلى موت، ومن تغيرات في الأشكال والصور إلى تغيرات في الصفات والقوى، وكل ذلك لا يعلل في عقولنا وفق قوانين هذا الكون الثابتة التي استفدناها من الكون نفسه؛ إلا بالأسباب المؤثرة التي تحمل سرّ هذه التغيرات الكثيرة المتعاقبة في كل شيء من هذا الكون، على اختلاف جواهره وصفاته، سواء منها المتناهي في الصغر او المتناهي في الكبر.

ومن هذه الأسباب ما نشاهده، ومنها ما نستنتجه استنتاجاً، ولا نزال نتسلسل مع الأسباب حتى نصل إلى وجود ذات هي وراء كل الأسباب.

وهنا نقول: لو كان الأصل في هذه الموجودات المعروضة على حواستنا هو الوجود، لم تكن عرضة للتحول والتغير، والزيادة والنقص، والبناء والفناء، ولم تستنتج صور وجوداتها وتغيراتها إلى أسباب ومؤثرات.

وحيث أنها عُرضة للتحول والتغير، وحيث أن قوانينها تفرض احتياجاتها إلى الأسباب والمؤثرات لزم عقلاً أن لا يكون الأصل فيها هو الوجود وإنما يجب

عقلاً أن يكون الأصل فيها هو العدم.
لذلك فهي تحتاج في وجودها إلى موجد.
وبهذه المرحلة من الدليل ثبت لدينا ما يلي:
أ ـ ان الأصل هو العدم في جميع هذه الأشياء الكونية القابلة للإدراك الحسي وكل ما شابهها في الصفات.

ب ـ وحيث أن الأصل في جميع هذه الأشياء الكونية العدم؛ وجب عقلاً أن يكون لها سبب مؤثر نقلها من العدم إلى الوجود في مرحلة وجودها الأول ولا يزال يؤثر باستمرار في جميع صور تغيراتها المتقنة الحكيمة. وقد عرض القرآن إلى حقيقة أن الأصل فينا العدم، وأننا لم نكن ثم كنا في قوله تعالى في سورة الإنسان: ﴿**هل أتى على الإنسان حين من الدهر لم يكن شيئاً مذكوراً * إنا خلقنا الإنسان من نطفة أمشاج نبتليه فجعلناه سميعاً بصيراً**﴾.

ومعلوم بداهة أن المسبوق بالعدم لا بد له من موجد أوجده، وخالق خلقه وصوره.

المرحلة الرابعة والأخيرة من الدليل:

علمنا من المراحل الثلاث السابقة الحقائق الثلاث التالية:

١ ـ أن الوجود من حيث هو يجب عقلاً أن يكون هو الأصل.

٢ ـ أن ما كان وجوده هو الأصل استحال أن يكون له ابتداء، وأن يطرأ عليه العدم.

٣ ـ أن هذه الأشياء الكونية المعروضة على حواسنا ومداركنا ـ والتي نحن جزء منها ـ وكذلك كل ما شابهها: الأصل فيها العدم. ويحتاج وجودها إلى سبب موجد.

وهنا نقول: حيث اجتمعت لدينا هذه الحقائق الثلاث التي لا مفر منها، ولا محيد عنها، فلا بد من التوفيق بينها بشكل تقبله العقول قبولاً تاماً من غير اعتراض. وذلك لا يكون إلاّ وفق صورة واحدة لا ثانية لها، وهي أن نقول:

أولاً: لا بد عقلاً من وجود موجود عظيم، وجوده هو الأصل في الكائنات وعدمه مستحيل، لذلك فهو واجب الوجود عقلاً.

ثانياً: هذا الكون المشاهد ـ بما فيه من أرض وسماوات، ونجوم ومجرات، وجماد ونبات، وأحياء وأموات ـ الأصل فيه العدم، ولا بد لإخراجه من العدم إلى الوجود من سبب موجد.

ثالثاً: لا يكون السبب الموجد للكون بجميع ما فيه إلاّ موجوداً عظيماً، وجوده هو الأصل، وهو واجب الوجود وذلك هو: (**الله سبحانه وتعالى**).

خاتمة حول هذا الدليل:

وبهذه الطريقة من الإستدلال يسقط نهائياً تساؤل المتسائلين: كيف وُجِدَ الله سبحانه؟ لأنه تساؤل لا يعتمد على عقل، وذلك أن مثل هذا التساؤل إنما يرد في موجود تثبت قوانينه وصفاته أن الأصل فيه العدم، فهو يحتاج إلى موجد حتى يوجده ويبدعه من العدم.

أما الموجود الذي يجب عقلاً أن يكون الأصل فيه الوجود ولا يجوز عليه العدم فلا يمكن أن يتعرض وجوده إلى مثل هذا التساؤل بحال من الأحوال. لأن إيراد تساؤل من هذا النوع يتنافى مع الحقيقة الثابتة وهي أن الأصل فيه هو الوجود.

الدليل الثاني على وجود الخالق سبحانه

«دليل الامكان في الكون»

بملاحظتنا لكل شيء في الكون: سواء كان من الأشياء المادية التي يُمكن أن ندركها ببعض حواسنا كالأرض والنجوم، أو كان صفة من الصفات القائمة في الأشياء المادية التي نستنبط وجودها بعقولنا كالجاذبية الخاصة الموجودة مثلاً في حجر المغناطيس، وكالجاذبية العامة الموجودة مثلاً بين الكتل المادية، وكخواص المركبات المادية التي لا حصر لها في الكون، سواء في ذلك الظواهر الكيميائية أو الفيزيائية.

وبملاحظتنا لما نعقل عن ظواهر الوحدات المستقلة المتميزة التي لا تدخل في نطاق إحساسنا كالملائكة والجن وكيفية تكوينها وأعراضها وصفاتها.

من خلال ملاحظتنا لجميع هذه الأشياء الكونية، ندرك بداهة في كل واحدة منها أنه كان من الممكن عقلاً أن يتخذ صورة وصفة وحالة غير ما هو عليه الآن، فهنالك احتمالات كثيرة لا حصر لها في مجال الممكنات، لا يرى العقل مانعاً من أن تتحول هذه الأشياء الكونية إلى واحد منها.

فالعقل لا يمنع من أن تتخذ مثلاً صورة غير الصورة التي هي عليها، وشكلاً غير الشكل الذي هي عليه، أو

حدا غير حدها الواقع كمّاً وكيفاً. فتكون مثلاً أكبر مما هي عليه أو أصغر، أو مركبة غير التركيب الذي هي عليه، أو في حيز من الكون وزمان من الدهر غير حيزها وزمانها، أو أن تكون لها صفات وقوى غير صفاتها وقواها، أو حركات ومدارات وسرعات مغايرة لما هي عليه.

كل هذا وأمثاله من الإحتمالات التي لا حصر لها، مما يجوّزه العقل بداهة، ويعتبره من الممكنات العقلية، التي لو كان تركيب الكون على وفقها لم يكن في ذلك منافاة لأصل عقلي.

فما المانع مثلاً من أن يكون الليل والنهار سرمدين؟ وما المانع العقلي من أن يكون الإنسان على غير هذا الوضع القويم، أو أكبر أو أصغر مما هو عليه جسداً وهامة؟. وما المانع من أن يكون العقل في البهائم، والنطق في العجماوات؟ وما المانع من أن تكون الأرض أدنى إلى الشمس والقمر من الوضع الذي هي عليه؟ أو غير ذلك من أشياء كثيرة.

فإن قيل: إن الحكمة تقتضي أن تكون هذه الأشياء كما هي عليه الآن؛ وإلا لاختلّ النظام وفسدت النتائج المرجوة من هذا الكون، قلنا: الحكمة صفة الحكيم، وذلك الحكيم **(هو الله تعالى)**.

ونقول من ناحية أخرى: حيث أن كل شيء في هذا الكون يحتمل أن يكون على واحد من أوضاع كثيرة غير الوضع الذي هو عليه؛ فإن عقولنا لا بد أن تحكم بداهة بأن ما كان كذلك فلا بد له من مخصص قد خصصه باحتمال موافق للحكمة والإبداع والإتقان؛ من جملة احتمالات كثيرة. ولولا وجود المخصص للزم ترجيح أحد المتساويين على الآخر من غير مرجح؛ أو القول بأن: موافقة الحكمة فيما لا حصر له من الأعداد كان على طريقة التصادف، وكلاهما مستحيل عقلاً. ونحن بوصفنا عقلاء في هذا الكون؛ لا نقبل أن نلتزم المستحيلات بينما نرى أن قوانين هذا الكون ثابتة لا تتخلف أبداً، ومن قوانينه رفض الترجيح بلا مرجّح، ورفض احتمال المصادفة في نظام هذا الكون البديع. وأي الأمرين أسلم وأكثر قبولاً في العقل: هل إحالة هذا النظام الحكيم البديع في الكون إلى حكم المصادفة المستحيلة في العقل؟ أم إلى حكمة مخصص حكيم قد خصص هذا الممكن في احتماله الموافق للحكمة؟!.

وحيث ثبت لدينا احتياج هذه الممكنات إلى المخصص الحكيم؛ فإن عقولنا تحكم بشكل قاطع: أن هذا المخصص يجب أن لا تكون ذاته أو صفاته محلاً لأي احتمال من الإحتمالات الممكنة التي تتعرض لها هذه الأشياء الكونية في نظر العقل.

وإنما يجب أن يكون على وضع ثابت واجب عقلاً، لا يقبل العقل ـ بحال من الأحوال ـ أن تحتمل ذاته أو صفاته وضعاً آخر.

هذا الموجود الواجب الثابت في ذاته وفي صفاته، والذي يوجب العقل أن يسند إليه تخصيص هذه الممكنات في واحد من احتمالاتها الكثيرة؛ هو واجب الوجود، وليس بممكن الوجود حتماً **(وهو الله تعالى)** وبذلك يثبت المطلوب ونستطيع أن نسمي هذا الدليل بـ **(دليل الإمكان في الكون)**.

وقد أشار القرآن إلى دليل الإمكان في عدة آيات، منها:

أ ـ قوله تعالى في سورة (الفرقان) :

﴿ألم ترَ إلى ربك كيف مد الظل ولو شاء لجعله ساكنا ثم جعلنا الشمس عليه دليلا﴾.

ب ـ وقوله تعالى في سورة (القصص):

﴿قل أرأيتم إن جعل الله عليكم الليل سرمداً إلى يوم القيامة من إله غير الله يأتيكم بضياء أفلا تسمعون * قل أرأيتم إن جعل الله عليكم النهار سرمداً إلى يوم القيامة من إلهٌ غير الله يأتيكم بليل تسكنون فيه أفلا تبصرون﴾.

ج ـ وقوله تعالى في سورة (إبراهيم) :

﴿ألم ترَ أن الله خلق السماوات والأرض بالحق، إن يشأ يذهبكم ويأت بخلق جديد﴾.

د ـ وقوله تعالى في سورة (الملك) :

﴿قل أرأيتم أن أصبح ماؤكم غوراً فمن يأتيكم بماءٍ معين﴾.

هـ ـ وقوله تعالى في سورة (الواقعة) :

﴿أفرأيتم ما تحرثون * أأنتم تزرعونه أم نحن الزارعون * لو نشاء لجعلناه حطاماً فظلتم تفكهون * إنا لمغرمون * بل نحن محرومون * أفرأيتم الماء الذي تشربون * أأنتم أنزلتموه من المزن أم نحن المنزلون * لو نشاء جعلناه أجاجاً فلولا تشكرون﴾.

فقد بيّن الله سبحانه في هذه الآيات وأمثالها من القرآن الكريم: أن الصور والأنظمة والأوضاع التي تشاهدونها في الكون من الممكن أن تتخلف وتتغير وأن تتحول من وجود إلى عدم ومن وضع إلى وضع وذلك بقدرة الله تعالى. فإذا أراد الله أن يسلب هذه النظم الحكيمة القائمة في الكون، وينجم عن ذلك الإضرار بحياة الناس في الأرض، فهل يستطيع أحدٌ غير الله أن يثبتها على أوضاعها؟!.

فلو جعل الله الظل ساكناً لا ينسخه الضياء، ولو جعل الله الليل سرمداً أو النهار سرمداً، فماذا سيكون وضع حياة الإنسان على وجه الأرض؟! لا شك أن ذلك سيكون خطراً محدقاً بالمجموعة البشرية، لأن النهار بشمسه سبب دفئهم ورزقهم، والليل بسكونه وظلمته لباسهم وراحتهم بعد المشقة والتعب.

ثم أليس من المُمكن أن يُذهب الله هذا الخلق ويأتي بغيره؟!.

أليس من المُمكن أن يغوّر الله الماء في الأرض فلا يستطيع الناس له طلباً؟!.

أليس من المُمكن أن يجعل الله الزروع والثمار حطاماً، فيحرم الناس من أرزاقها؟!.

أليس من المُمكن أن ينزل الله الماء من السحاب مالحاً كدراً أجاجاً، غير صالح للشرب وري المزورعات؟!.

إذا كان كل ذلك من المُمكنات، فلا بد أن يكون وضعها القائم فعلاً ممكناً أيضاً، لأنه أحد الإحتمالات المقابلة للصور المفروضة. وإذا كان ممكناً، فلا بد ان يكون له مخصص قد خصصه بأحد مُمكناته المُحتملة. وهذا المُخصص هو الموجد الذي أوجدها من عدم او الأصل في جميع المُمكنات العدم ولا تخرج من العدم إلى الوجود، إلا بموجد قادر حكيم (**وهو الله سبحانه**)

الدليل الثالث على وجود الخالق سبحانه

«دليل التغير والسببية»

ونسير في هذا الدليل على ثلاث مراحل:

المرحلة الأولى:

حين ننظر إلى الموجودات سواء المُدركة بالحس أو الخارجة عن نطاق الحس والتي استُنتج وجودها ببرهان العقل نلاحظ أن حوادث التغير لا تنفك عنها أبداً.

إننا نرى ذلك في: تحول البذور إلى أشجار وثمار، ثم تحولها إلى رماد وهشيم يتفتت.

وإننا نرى ذلك في: تحول الأغذية إلى دماء في الأحياء إلى نطف ثم إلى أحياء أخرى مختلفة في صفاتها وأعراضها.

وإننا نرى ذلك في: تحوّل الصوت إلى كهرباء والكهرباء إلى اهتزازات في الفضاء ثم تعود كرتها الثانية حتى ترجع فتظهر أصواتاً في الأجهزة اللاقطة (الراديو).

وإننا نرى ذلك في: تبخر الماء وتجمعه سحباً ثم تميعه وهطوله مطراً يحمل الخير والخصب لأرض مُجدبة ميتة عطشى.

وإننا نرى ذلك في: تحول الفحم إلى ماس في الأزمان الطويلة، وتعاقب الليل والنهار وطلوع الشمس والقمر وغروبهما، وظهور النجوم وأفولها وتعاقب الصيف والشتاء والحر والبرد والحياة والموت وهي أكبر ظاهرة من التحول عجيبة، يولد سرها كميناً مجهولاً مع الأحياء ويموت سرها مع الأموات ويدفن ولنمثل حالة التغير هذه في الكائنات مبتدئين من لحظة تفكيرنا وراجعين إلى الماضي على شكلٍ متموج.

خط التغيرات الكونية

المرحلة الثانية:

إن التغير لا ينفك عقلاً من معنى الحدوث، فلو فرضنا أنه حصل تغير في المكان لجسم من الأجسام ـ والتغير المكاني هو أبسط أنواع التغيرات الكونية على الإطلاق ـ ولنرمز للمكان الذي كان فيه الجسم بـ (أ) وللمكان الذي انتقل إليه الجسم (ب) فنستطيع القول أن الجسم قد حدث وجوده في نقطة (ب) بعد أن لم يكن، وانعدم وجوده من نقطة (أ) بعد أن كان.

ويُرمز إليه بالشكل التالي:

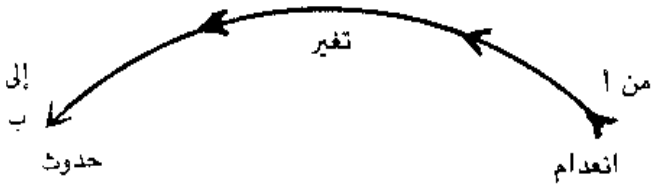

وهذا في التغيرات المكانية فكيف بالتغيرات الجوهرية التي تتناول التركيب والصفات والخواص.

المرحلة الثالثة:

إننا نلاحظ أنه لا بد لكل تغير يحدث من سبب أثّر فيه تأثيراً يكفي لأن يحوله ويغيره من وضع إلى آخر. ولا يسلم عاقل أن هذا التغير يحدث بنفسه من غير سبب يؤثر فيه تطبيقاً لمبدأ السببية البدهي في عقولنا والذي استنتجناه كذلك من قانون الكون الدائم (مثل وضع المال في صندوق، ثم وجدته في صندوق جارك من غير أن ينقله أحد، فهل يُصدق هذا) لذلك كان من المُسلم به أن كل هذه التغيرات الكونية لا بد لها قطعاً

من مؤثر حقيقي: كامل القدرة صدرت عنه هذه القوى الكونية وتمت بخلقه هذه التغيرات الكونية الهائلة والحوادث العجيبة، وكامل الحياة دبت عنه صورة الحياة في الأجساد الحية.

وكامل العلم صدرت عنه العقول القابلة للعلم والمعرفة.

وكامل الحكمة صدر عنه كل أمر متقن محكم إلى غير ذلك من صفات الكمال.

ولا يُمكن أن يكون هذا القادر، الحي، الحكيم، العليم، إلاّ منزهاً عن التغير والتحول والضعف. ولا بد أن يكون ثابتاً، كامل الصفات، واجب الوجود في ذاته وفي صفاته وهو (الله سبحانه وتعالى).

التنبيه إلى دليل التغير والسببية في القرآن الكريم.

ولقد نبَّه القرآن الكريم إلى معنى التغيُّر الدائم، القائم بكل شيء في هذا العالم في كثير من الآيات الكريمة التي تتضمن لفت النظر إلى وجود الله سبحانه وتعالى وإلى صفة خلقه للأشياء ولقد استعمل القرآن الكريم لفظاً يتناسب مع صفة الألوهية، ألا وهو لفظ الخلق، ذلك أن السببية متى انتهت إلى العليم، الحكيم، المريد، القادر على كل شيء كانت خلقاً.

فلكل صورة من صور التغير في هذا العالم ـ الذي أسميناه عالم المتغيرات ـ خلق رباني.

وما أكثر الآيات التي تشير إلى مضمون هذا الدليل بصيغة الخلق لأن صيغة الخلق هي التي تتناسب مع الألوهية، ومن تلك الآيات قوله تعالى:

﴿والله خلقكم من تراب * ثم من نطفة ثم جعلكم أزواجاً * وما تحمل من أنثى ولا تضع إلاّ بعلمه﴾.

وقوله تعالى في سورة النور: **﴿ألم تَرَ أن الله يزجي سحاباً ثم يؤلف بينه * ثم يجعله ركاماً * فترى الودق يخرج من خلاله * وينزل من السماء من جبال فيها من برد فيصيب به من يشاء ويصرفه عن من يشاء يكاد سنا برقه يذهب بالأبصار * يقلب الله الليل والنهار إن في ذلك لعبرة لأولي الأبصار * والله خلق كل دابة من ماء فمنهم من يمشي على بطنه ومنهم من يمشي على رجلين ومنهم من يمشي على أربع يخلق الله ما يشاء إن الله على كل شيء قدير﴾.**

إننا نرى هذه الآيات ـ وأمثالها في القرآن كثير ـ تتحدث عن التغيرات الكثيرة التي نشاهدها في هذا العالم، ونشير إلى أن هذه التغيرات لا بد لها من سبب، وأن سببها الحقيقي الأول لا بد أن ينتهي إلى معنى الخلق والإبداع. وذلك لا يكون إلاّ من صفات الخالق.

فتحويل الأتربة إلى أغذية بوساطة الماء، والأغذية إلى دماء، والدماء إلى نطف، ثم تحويلها إلى بشر سوي منه الذكر ومنه الأنثى.

وإزجاء السحاب والتأليف بينه وجعله ركاماً وإخراج الودق من خلاله وإنزاله على أرض دون أرض وفق مشيئة الله وإضاءة البرق وسط السحب وتقليب الليل والنهار وتحويل الماء إلى دواب حية وجعل الدواب على أنواع مختلفة وأصناف متعددة كل هذه الأشياء، ونظائرها التي لا تُحصى ـ صور من التغيرات الكونية الدائمة التي تتطلب في نظر العقل خالقاً قادراً عليماً مريداً حكيماً وذلك (هو الله تعالى).

أمثلة من إقامة الحجة بمضمون هذا الدليل:

لقد اعتمد أبو حنيفة هذا الدليل حينما أقام الحجة على الزنادقة مثبتاً لهم وجود الله تعالى: فقد ذكر المؤرخون في مناقبه أن بعض الزنادقة طلبوا إليه أن يجادلوه في الله. فذكر لهم موعداً يأتي إليهم فيه لمجادلتهم وإقامة الحجة عليهم بوجود الله سبحانه.

ولما حان الموعد تأخر عنهم رضي الله عنه وهم ينتظرون، ثم قدم إليهم بعد أن يئسوا من مجيئه فعاتبوه في التأخر، فقال لهم معتذراً: لقد قدمت في الموعد المحدد، ولكني بحثت عن صاحب زورق يجتاز بين النهر لما وجدت ولما يأست وهممت بالرجوع رأيت ألواحاً من الخشب قادمة بنفسها وجعلت تنضم إلى بعضها حتى صارت بين يدي زورقاً حسناً فركبته وقطعت به النهر وقدمت إليكم الآن، فرد عليه الزنادقة: أتهزأ بنا، وهل يمكن أن تأتي الواح بنفسها كما وصفت فتكون زورقاً؟!.

فقال لهم: هذا ما جئتم لتجادلوني فيه فإذا كنتم لا تصدقون أن زورقاً يصنع نفسه بنفسه فكيف تصدقون أن هذا الكون المُتقن العجيب قد جرت حوادث تغيراته بنفسه دون خالق عظيم فأسقط في يدهم وأسلموا على يديه. وقد ذكرت هذه القصة دون التزام لحكاية الألفاظ.

وكذلك قام الدليل نفسه في نفس الأعرابي الذي قال ببداهته (يُستدل من الأثر على المسير ومن البعرة على البعير، فسماء ذات أبراج وأرض ذات فجاج أفلا تدلان على الواحد القدير).

الدليل الرابع على وجود الخالق سبحانه

«دليل الاتقان في الكون»

من أعظم ما يدهشنا في أنفسنا، وفي الكون من حولنا، هو هذا الإتقان العجيب، في الصنع والتركيب، فما نُصادف من شيء في الأرض ولا في السماء إلاّ وهو في غاية الإتقان، مركب أحكم تركيب يؤدي به إلى غايته التي خلق من أجلها باعتباره جزءاً من وحدته التي هو أحد أجزائها، أو باعتباره فرداً في مجموعة هو واحد من نوعها، أو باعتباره مجموعة هي واحدة من جنس مجموعات كثيرة. كل ذلك في جملة هذا الكون الذي تنتظمه وحدة مهيمنة، لا يستطيع أي جزء منه أن يتحرر منها، أو يفلت من قانونها.

أليس من الإتقان العجيب هندسة هذا الكون في مخطط كواكبه ونجومه، بحيث إن أي تغيير فيه يؤدي به إلى الخلل والنقص أو الخراب والفساد؟! سَلْ عالم الفلك يظهر لك من دقائق إتقان الكون ما هو فوق الدهشة والحيرة.

أليس من الإتقان المدهش هندسة هذا الإنسان في خلقه وتكوينه إسَلْ عالم التشريح عن مخطط جسم الإنسان وإتقانه وخواصه وميزه، يبين لك من صنعه عجباً يدهش العقول ويحير الألباب.

أليس من الإتقان البديع المحير هذه المجموعات الكبرى في عالم الحيوان: سواء منها الطائر السابح، والماشي والزاحف، بأنواعها المُختلفة، المُتقنة في أشكالها وأوضاعها، وألوانها وخواصها، وطبائعها وطرق عيشها، وكبيرها وصغيرها؟! سَلْ عالم الحيوان عن عجائب الحيوانات وغرائبها وإتقان تكوينها، يبدو لك من أمرها عجباً يسلمك إلى الحيرة والدهشة في مدى حكمة صانعها.

أليس من الإتقان البديع المدهش هذه المجموعات الكبرى في عالم النبات: سواء فيها أشجارها وزروعها، هوائيها ومائيها، بثمارها وأزهارها، وأوراقها وأخشابها، ولدنها وصلبها، بألوانها وأشكالها، وطعومها وروائحها وخواصها؟! سَلْ عالم النبات عن النباتات، يشرح لك من أمرها ما يفجّر في قلبك الإيمان بصانعها العظيم، الذي أتقن كل شيء صنعاً.

أليس من الإتقان البديع تكوين الأرض: ببحرها ويابسها، بجبالها وأغوارها، ووديانها وسهولها بصخورها ورمالها، وأتربتها ومعادنها، بينابيعها وأنهارها، بألوانها وطرقها، ببحرها وبرها، وصيفها وشتائها، بليلها ونهارها، بسيرها في فلكها ودورانها حول محورها، بجميع خواصها وصفاتها؟! سَلْ عالم الجغرافيا، وعالم الكيمياء، وعالم طبقات الأرض، سَلْ عالم الطبيعة أياً كان اختصاصه، يظهروا لك من إتقان تكوين الأرض عجباً يهديك إلى رشدك، ويعرفك بوحدة الصانع الحكيم الذي أتقن كل شيء صنعاً.

إنه كلما تقدم العلم، وازدادت المعارف التجريبية، تعرف الإنسان على دقائق جديدة من إتقان الصنع في هذه الموجودات الكونية، وازداد إيماناً بالصانع العظيم.

ثم إننا لا نرى ترتيباً مُتقناً مُحكماً في أي مركب من المركبات، إلا ويستدعي ذلك في أذهاننا التفكير بمن أتقنه ورتبه هذا الترتيب المُتقن الحكيم.

ذلك أن احتمال الإتقان الموافق للحكمة في مركبات تزيد أجزاؤها على عشرة أجزاء؛ ذو نسبة عددية ضئيلة جداً بالنظر للإحتمالات الأخرى غير المُتقنة التي تفوق كثرتها الحصر، والتي يمكن أن تتألف هذه المركبات على وفقها، لو أنها كانت على سبيل المصادفة.

إن عقولنا حتى لاحظت مركباً على وجه الإتقان والحكمة، فإنها لا شك تفرض بداهة أن متقناً ما حياً عالماً قادراً مريداً حكيماً قد أتقن ترتيبها.

كما أنها ترفض رفضاً قطعياً أن يكون ترتيبها قد جاء على طريقة المصادفة؛ لأن صورة الإتقان على سبيل المصادفة في المركبات ذات الأعداد الكبيرة من المستحيلات في مألوف العقلاء، كما أنها من المستحيلات أيضاً في نظر الحسّاب الرياضيين.

وفي الأمثلة القريبة البسيطة من حياتك:

تدخل إلى دار فترى أثاثها مرتباً بنظام حسن موافق للمصلحة فتقول بداهة: لا شك أن هذا الترتيب لم يأتِ عن طريق المصادفة وإنما هو بفعل فاعل مختار ذي نظر صحيح.

ويعرض عليك بائع الساعات ساعة لتشتريها، فتسأل أول ما تسأل، بعد أن يسرّك شكلها ـ عن الصانع الذي صنعها، لتعرف مستوى مهارته، وجودة صناعته وخبرته، حتى تطمئن على حسن سيرها في المستقبل، وعلى دقة ضبطها للوقت، لأنك تعلم أنه يتوقف ما تطلبه منها من ضبط ومتانة على مقدار مهارة الصانع وإتقانه ونصحه.

إننا نؤمن بالصانع بداهة في كل الأمور الجزئية متى كانت موافقة للحكمة والمصلحة.

أفلا نؤمن بالصانع العظيم الحكيم، بالله رب العالمين من خلال موجودات لا تُحصى في هذا الكون كل جزء فيها موضوع في مكان لو وضع في غيره لتعطلت الحكمة

الاصلاح

إن التمييز وعدم الخلط بين ما هو من مقومات الفرد، وما هو من مقومات المجتمع، وما هو من مقومات الكتلة، جمعية أو حزب، هو الخطوة الأساسية الأولى في السير في الطريق المحقق للغاية أو الهدف. والتمييز وعدم الخلط لا يتأتى إلاّ بمعرفة مكونات ومقومات كل من الفرد والمجتمع والكتلة، ولهذا كان لا بد من إدراك واقع كل منها، ومعرفة هذا الواقع معرفة تسهل أمامنا معرفة ما يُراد تقويمه.

● صلاح الفرد ● صلاح المجتمع ● صلاح الكتلة العاملة للإصلاح.

اصلاح الفرد:

ونتناول أولاً الفرد بإعتباره اللبنة الأولى في الجماعة والمجتمع، فما هو واقع الفرد؟ وما الذي نريد اصلاحه فيه؟ إن البحث في الصلاح او الاصلاح في هذا الموضوع لا يتناول طبعاً التكوين الخَلقي للفرد، ولا يتناول التركيب العضوي له، ولا الغرائز المفطورة فيه، فهذه الأمور فطرية فيه، ولا نملك تغييرها أو الغاءها، وعملية الاصلاح فيها أن حدث فيها خلل، فهي مهمة ذوي الاختصاص من الأطباء والجراحين. إلا أن هذه الأشياء الفطرية، والتكوين الخلقي أوجد فيه طاقة حيوية، تدفعه للقيام بأعمال يشبع بها جوعاته العضوية، أو رغباته الغريزية. إن هذا الاندفاع في اشباع هذه الجوعات وتلبية هذه الرغبات والكيفية التي يتم بها ذلك الاشباع الحتمي هو الذي يوصف بالصلاح أو الفساد.

منه، ولاختلت المصلحة، ولو وضع غيره في مكانه لحصل الخلل أيضاً في الترتيب والنظام ووجه الإتقان؟!.

إن إتقان الصنعة في هذا العالم الزاخر بالمتقنات، دليل واضح على الصانع المُتقن الحكيم العليم، يشهده من الناس العالم والجاهل، الغبي والعاقل، الصغير والكبير، ويحكم به بداهة بأن الله حق، وهو على كل شيء قدير وليس فوق حكم البداهة حكم لعاقل.

هذا عرض «**لدليل الإتقان**» وقد سماه الكثيرون: «**دليل العناية**» لأن ظاهرة الإتقان يلاحظ أول ما يُلاحظ عناية الله الحكيم العليم بخلقه، وتهيئته صور الإتقان المناسبة لمصالحهم.

التنبيه القرآني على مضمون هذا الدليل:

ولقد جاء التنبيه إلى مضمون هذا الدليل بشكل مجمل في قوله تعالى في سورة النمل ﴿**وترى الجبالَ تحسبها جامدة وهي تمر مر السحاب * صنع الله الذي أتقن كل شيء إنه خبير بما تفعلون**﴾.

كما جاء إيضاحه في كثير من آيات القرآن الكريم، على وجه فيه شيء من التفصيل والتنبيه إلى كثير من صور الإتقان البديع في هذه المتقنات الكونية، حيث لم يوجد شيء منه إلا متقناً محكماً.

ومنها قوله تعالى في سورة النبأ:

﴿**ألم نجعل الأرض مهاداً * والجبال أوتاداً * وخلقناكم أزواجاً * وجعلنا نومكم سباتاً * وجعلنا الليل لباساً * وجعلنا النهار معاشاً * وبنينا فوقكم سبعاً شداداً * وجعلنا سراجاً وهاجاً * وأنزلنا المعصرات ماءً ثجاجاً * لنخرج به حباً ونباتاً * وجنات ألفافاً**﴾.

ففي هذه الآيات من سورة النبأ تنبيه إلى جزئيات كثيرة يتجلى فيها إتقان صنع الله لمن تدبر وعقل.

- ومنها قوله تعالى في سورة عبس:

﴿**قتل الإنسان ما أكفره * من أي شيء خلقه * من نطفة خلقه فقدره * ثم السبيل يسره * ثم أماته فأقبره * ثم إذا شاء أنشره * كلا لما يقض ما أمره * فلينظر الإنسان إلى طعامه * أنا صببنا الماء صباً * ثم شققنا الأرض شقاً * فأنبتنا فيها حباً * وعنباً وقضباً * وزيتوناً ونخلاً * وحدائق غلباً * وفاكهة وأباً * متاعاً لكم ولأنعامكم**﴾.

وفي هذه الآيات أيضاً من سورة عبس، صور كثيرة من صور إتقان صنع الله، في خلق الإنسان، وفي خلق ما يحتاجه في حياته من طعام نباتي وطعام حيواني، وما يحتاجه في حياته من وسائل نقل حيوانية إنها صورة متكررة فيما نشاهد في هذه الأرض. ولكنّ فيها عبراً كثيرة تنطق بعظمة متقنها وخالقها، لمن أراد أن يذكّر أو أراد أن يكون شاكراً لنعم الله التي لا تُحصى.

- ومنها قوله تعالى في سورة (الفرقان).

﴿**تبارك الذي جعل في السماء بروجاً وجعل فيها سراجاً وقمراً منيراً * وهو الذي جعل الليل والنهار خلفة لمن أراد أن يذّكر أو أراد شكوراً**﴾.

وهاتان آيتان من سورة الفرقان فيهما تنبيه إلى مظاهر إتقان صنع الله في الشمس والقمر والنجوم وتعاقب الليل والنهار. وفي هذا المظهر من مظاهر صنع الله المُتقن مجال واسع لعلماء الفلك الباحثين. □

فما من انسان الا يأكل ويشرب وينام ويقضي الحاجة. فكيفية قيامه بالأكل أو الشرب وحصوله على ما يؤكل ويشرب هو الذي ينظر إليه في الصلاح والفساد.

وما من انسان إلا وفيه الرغبة بالمحافظة على سلالته ونوعه، واشباع هذه الرغبة وكيفية اشباعها، بالزواج أو غيره هو الذي ينظر إليه بالصلاح أو الفساد.

وما من انسان إلا وفيه حبّ التملك والسعي إلى الحصول على كل شيء من مال أو غيره. وما من انسان إلا وفيه ظاهرة الخوف على نفسه أو ماله أو غير ذلك. فالنظر إلى كيفية حصوله على المال أو انفاقه للمال أوحماية نفسه أوحماية الآخرين هي التي تحدد صلاحه أو فساده.

وتقديسه للخالق وإشباع غريزة التدين المفطورة فيه وكيفية إشباعها هي التي تحدد صلاحه أو فساده.

ومن هنا نقول أن ما يحدد صلاح الانسان وفساده ليس شكله أو حجم جسم أو لونه أو نسبه وانما الأعمال التي يقوم بها حين يقوم لإشباع جوعاته وتلبية رغباته، فإن كانت هذه الأعمال صالحة وصفناه بالصلاح وأن كانت فاسدة وصفناه بالفساد.

ولما كان الانسان يختلف عن غيره من الكائنات الحية بما اختصه الله به وهو العقل والإدراك وهو الاداة المكونة لمفاهيم الانسان المسيرة لسلوكه في كافة أعماله. وأن هذه المفاهيم لا بد أن تكون منبثقة من قاعدة في الشخصية السوية، لذا فإن الأساس في صلاح هذا الانسان وفساده هو القاعدة الأساسية التي تنبثق عنها مجموعة المفاهيم المسيرة له في الحياة، وهذه القاعدة الأساسية هي العقيدة، فإن كانت هذه العقيدة صالحة كان حاملها صالحاً. وكان هذا هو الأساس في صلاحه وفساده.

وحين يلتزم بما ينبثق عن هذه العقيدة من مفاهيم وتنظيم علاقته بربه لاشباع غريزة التدين في نفسه أي بالعبادات، أو حين يلتزم بما ينبثق عن هذه العقيدة في تنظيم علاقته بنفسه في المطعومات والملبوسات أي بالاخلاق، أو حين يلتزم بما ينبثق عن هذه العقيدة في تنظيم علاقته بالآخرين أي في المعاملات، نقول: أن هذا الشخص له شخصية سوية متجانسة، وهو انسان صالح لصلاح عقيدته وصلاح ما انبثق عنها من تنظيم لعبادته واخلاقه ومعاملاته.

هذا بالنظر للانسان من حيث هو انسان. فالمسلم الذي يؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر إيماناً يقينياً راسخاً. ويباشر العبادة بانتظام فلا ينتقص فريضة، ويلتزم الخلق الحسن فلا يقرب فاحش القول ولا يضيع أمانة، ويلتزم بالحلال والحرام كمقياس لكل أعماله، فإن هذا ولا شك فرد صالح، ويمكن تنمية هذه الشخصية بحفظ الكثير من آيات القرآن الكريم، والأحاديث النبوية الشريفة، والحرص على السنن والنوافل وجميع المندوبات في العبادات من صلاة وصيام وزكاة وحج. وكذلك بزيادة معلوماته الشرعية في الحلال والحرام وهكذا حتى يصبح اسلاماً يمشي على الأرض، لا تأخذه في الله لومة لائم.

هذا هو الفرد والفرد المسلم ومقوماته وكيفية اصلاحه وتقويمه والسمو به إنما تكون بالوصول بالعقيدة حد اليقين، والتعبد في الفروض والسنن والنوافل وفهمها وفهم ادلتها واقوال الفقهاء فيها. والالتزام بالحلال والحرام مع معرفة الأدلة. وكيفية الاستدلال واقوال الفقهاء وغير ذلك. هذه هي طريقة صلاح الفرد. وأما الاصلاح في التركيب العضوي، فبالرياضة كالسباحة والرماية وان يثب على الخيل وثباً.

وبكلمة أخيرة أوجز ما قلت بشأن الفرد: ان اصلاح التركيب العضوي للفرد إن نشأ فيه خلل فتلك مهمة الأطباء وأصحاب الاختصاص في هذا الشأن بملاحقة هذا الخلل ومعرفة هذا المرض والبحث عن العلاجات المناسبة لشفائه، أو العمليات الفنية لاستئصاله، أو اتباع الأساليب الفنية في الوقاية منه قبل وقوعه.

أما اصلاح سلوكه في الحياة وتنظيم علاقاته فذلك شأن آخر. وكيفية معالجته واصلاحه تكون ابتداء باصلاح القاعدة الاساسية التي تنبثق منها مفاهيمه المسيرة لسلوكه في الحياة وأعني بذلك العقيدة. فإذا ما تم تثبيت هذه القاعدة في نفسه وكانت الأساس في عقليته وفهمه للأمور. انطلق منها لتقويم علاقاته الثلاث بموجب ما ينبثق عن هذه العقيدة من مفاهيم عن الحياة. فتنتظم علاقته بربه بالعبادات، وتنتظم علاقته بنفسه بالمطعومات والملبوسات والاخلاق، أي الصفات الفاضلة، والخلال الحميدة. وتنتظم علاقته بغيره من الناس في المعاملات حين يجعل مقياس أعماله الحلال والحرام.

ويتدرج مثل هذا العبد الصالح في سلم الرقي حين يبدأ التفكير في اصلاح المجتمع حتى يصل بتفكيره قمة ما يجب عليه وهو شعوره بالمسؤولية عن الف مليون مسلم وايجاد الاسلام في حياتهم، ومسؤوليته عن العالم بأسره ليقيم الشهادة عليهم ويحاول إخراجهم من الظلمات إلى النور باذن ربهم إلى صراط العزيز الحميد. أو بعبارة أخرى حين يتخطى بتفكيره ذاته، ويرتقي بذلك التفكير حتى يشمل رعاية الانسان من حيث هو انسان فـ أرقى الفكر هو الفكر السياسي وأرقى ما في الفكر السياسي هو الفكر المتعلق بالانسان ورعاية الانسان وكما نظرنا للفرد بهذا التفصيل عن صلاحه ومقوماته، فلا بد أن ننظر إلى المجتمع كذلك بنفس النظرة فكلاهما واقع محسوس ويستطيع العقل أن يحكم على مكونات كل منهما وبالتالي يعرف الوصول إلى مقوماته.

فما هي مكونات المجتمع ومقوماته؟

(يتبع)

الجرائم والعقوبات

بقلم: محمد أبو وائل

ليست الجريمة موجودة في فطرة الانسان ولا هي مكتسبة يكتسبها الانسان كما إنها ليست مرضاً يصاب به، وإنما هي مخالفة النظام الذي ينظم أفعال الانسان.

فكل إنسان له غرائز وحاجات عضوية تتطلب الإشباع، وقد تتطلب الاشباع بما يخل بمصلحة الجماعة التي يعيش فيها فكان لا بد من نظام يحافظ على الجماعة ويحافظ في نفس الوقت على الأفراد باعتبارهم أجزاء في هذه الجماعة.

وهذا النظام لا بد أن يتضمن تحديداً للجرائم التي يرتكبها الأفراد حين يخالفون النظام، وأن يضع عقوبة على كل جريمة، فكان لا بد من مقياس دقيق تقاس به الجرائم لوضع العقوبات المناسبة لها، إذ المعروف أن الجرائم تتفاوت من حيث فظاعتها، فالجريمة الأفظع تستحق العقوبة الأشد، وكلما كانت الجريمة أقل فظاعة كانت عقوبتها أخف، فلا بد من مقياس تقاس به الجرائم ليكون حجم العقوبة وكمية ألمها مناسبين لحجم الجريمة وكمية فظاعتها. فهل يملك الانسان مثل هذا المقياس؟

من الأمور البديهية أن عقل الانسان عرضة للتفاوت والاختلاف والتناقض والتأثر بالبيئة التي يعيش فيها، فقد يرى إنسانٌ أن هذه الجريمة أفظع من تلك وقد يرى غيره عكسه. وواقع العقل أنه إحساس وواقع ودماغ ومعلومات سابقة. (راجع مجلة الوعي العدد العاشر من السنة الأولى ص ٢٠ ـ ٢١ ـ ٢٢) فالاحساس جزء جوهري من مقومات العقل فإذا لم يحس الانسان بالشيء لا يمكن لعقله أن يصدر حكماً عليه، لأن العقل مقيد حكمه على الأشياء بكونها محسوسة ويستحيل عليه إصدار حكم على غير المحسوسات، وبما أن فظاعة الجريمة ليست من الأمور التي تقع عليها حواس الانسان، فلذلك يستحيل على العقل أن يصدر في أية جريمة حكماً صحيحاً.

ولا يجوز أن يترك تحديد الجرائم والعقوبات لميول الانسان الفطرية، لأن هذه الميول تصدر الحكم بالمدح على ما يوافقها وبالذم على ما يخالفها، وقد يكون ما يوافقها مما يذم كالزنى والرياء وقد يكون ما يخالفها مما يمدح كقتال الأعداء وقول الحق في حالات تحقق الأذى البليغ. فالميول والأهواء مقياسٌ خاطئ قطعاً، يجعل العقوبة حسب الهوى والشهوات لا حسب ما يجب أن تكون عليه، ويجعل الجريمة ما يخالف أهواء المشرِّع وليس ما واقعه أنه جريمة.

وما دام العقل عاجزا عن تحديد الجرائم والعقوبات وكذلك الميول الفطرية، فلذلك يستحيل على الانسان أن يصدر أحكاماً صحيحة في تحديد الجريمة وفي تقدير العقوبة.

وحين ننظر إلى الأنظمة الوضعية نجدها قد أخذت على عاتقها تحديد الجرائم ومنحت نفسها حق وضع عقوبة لكل جريمة. فما هو المقياس الذي اتخذته هذه الأنظمة في قياس فظاعة الجريمة وفي تحديد حجم العقوبة؟ لنفترض مثلاً أن العقوبة على جريمة السرقة في بلدٍ ما هي السجن لمدة خمس سنوات؛ ما هو المقياس الذي حُدِّدَتْ به هذه العقوبة؟ أي لماذا حُدِّدَتْ العقوبة بالسجن ولم تحدد بغيره؟ ولماذا كانت خمس سنوات فقط ولم تكن خمس سنوات وخمسة أيام مثلاً؟ أو لماذا لا تكون أقل من خمس سنوات بثلاثة أيام مثلاً؟؟ فالذي يقوم بجريمة إنما يستحق عقوبة بقدر جريمته، فإذا زادت العقوبة عن قدر الجريمة ولو يوماً واحداً يكون المعاقَبُ مظلوماً حُجِزَتْ حريته لمدة يوم كامل بدون ذنب. إذاً لا بد أن تكون العقوبة بقدر الجريمة، ولا بد أن تقاس بمقياس دقيق حتى لا يظلم الناس. فما هو مقياسكم يا واضعي الأنظمة؟!!

إن البشر لا يملكون أي مقياس يقيسون به، وكل تشريعاتهم إنما هي من قبيل التقديرات الظنية أو بالأحرى التقديرات الوهمية، لذلك نجد أن العقوبة على نفس الجريمة تتغيَّر في البلد الواحد من وقت لآخر، فقد تكون عقوبةُ جريمةٍ ما هي السجن لمدة عشر سنوات ثم تصبح في نفس البلد تسعَ سنوات وهذا يعني أن كل من سُجِن لمدة عشر سنوات قد سُجِن سنة كاملة ظلماً وعدواناً لمجرد أن حضرات واضعي النظام كانوا مخطئين في التقدير!! وكذلك نجد أن الجريمة الواحدة تختلف عقوبتها من بلد لآخر، فمن هو المظلوم يا ترى؟؟ هل سكان هذا البلد أم سكان ذاك!؟ لا شيء واضح ولا شيء قطعي، وكل من يتصدى للتشريع إنما يعرض مصائر النار لعبث ظنونه وتقديراته.

وهكذا نرى أن البشرية كلها تتخبط في التيه، فلا واضعو الأنظمة يستقرون على نظام ثابت ولا الناس مطمئنون لما شُرع لهم. فالمجرم حين يتوب يريد أن

يطهِّر نفسه من الجريمة بأن ينال العقاب الذي يستحقه، ولكن ما الذي يضمن لهذا المسكين أنه يستحق هذا العقاب لا غيره وأن العقوبة الفلانية هي التي تغسل جريمته لا غيرها؟؟ وكيف يرضى إنسانٌ أن يجعل مصيره عرضة لظنون المشرِّعين؟ وكيف يرضى إنسان أن يُسْجن ظلماً لأن واضع النظام كان مخطئاً في التقدير؟ ومن يدري لعل كل تقديراته خاطئة وكل تشريعاته ظلمٌ طالما أنها عرضة لذلك؟ لا شيء ثابت إلا شيء واحد هو الفوضى وحالة عدم الاستقرار عند الذين يطبِّقون النظام وعند الذين يطبَّق عليهم النظام. والسبب في ذلك راجع إلى كون فظاعة الجريمة وألم العقوبة مما لا يقعان تحت حسِّ الانسان وبالتالي لا يخضعان للبحث العقلي، ولذلك تبقى مسألة النظر فيهما مسألة نسبية تختلف من إنسان لآخر، فهذا يرى أن الزنى أفظع من السرقة، وذاك يرى الزنى أمراً لذيذاً وليس جريمة وهذا يعتبر قطع اليد أهون من السجن، وذاك يرى أن التغريب أصعب من الجَلْد وآخر يرى عكسهما... فما هو المخرج وما هو الحل؟

المخرج يكون في عقوباتٍ ثابتة يضعها من يملك مقياساً غير معرض للخطأ، يحدد الجريمة بعلم وليس بظن، ويضع لها العقوبة المناسبة تماماً بعلم أيضاً، وهذا يتطلب علماً يختلف عن علم البشر، أي يجب أن يكون هذا المصدر غير محدود، يعلم ما يقع تحت الحس كما يعلم ما لا تدركه الحواس، وهذا لا يكون من البشر، بل لا بد أن يأتي من خالق البشر، فهو وحده الذي يعلم ما يصلحهم وما يغسل جرائمهم، وهو سبحانه جلَّ عن أن يخطىء في التقدير أو يظلم في التشريع **﴿فما يكذبك بعد بالدين. أليس الله بأحكم الحاكمين﴾**.

وقد نظم الله سبحانه إشباع غرائز الانسان وحاجاته العضوية حين نظم أعماله بالأحكام الشرعية، ولهذا ورد الشرع بأوامر ونواهٍ وكلف الانسان العمل بما أمره به واجتناب ما نهاه عنه، فإذا خالف الانسان ذلك فقد فعل جريمة يستحق عليها العقوبة. وقد بيَّن الشرع الاسلامي أن على هذه الجرائم عقوبات في الآخرة يعاقبُ بها اللهُ سبحانه المجرمَ فيعذبه يوم القيامة، كما أن عليها عقوبات في الدنيا يقوم بها الخليفة أو نائبه، أي الدولة الاسلامية، بتنفيذ الحدود وما دون الحدود من التعزير والكفارات، وهذه العقوبة في الدنيا تسقط عن المذنب عقوبة الآخرة.

وبذلك تكون العقوبات في الاسلام زواجر وجوابر: زواجر لأنها تزجر الناس عن ارتكاب الجرائم أيّ عن مخالفة الأحكام الشرعية، وجوابر لأنها تجبر عن المسلم عذاب الله تعالى يوم القيامة وتطهِّره من جريمته.

والدليل على كون العقوبات زواجر هو قوله تعالى: **﴿ولكم في القصاص حياة يا أولي الألباب﴾** فالله سبحانه قد جعل في القصاص حياة، وهذا معناه أن إيقاع القصاص هو الذي أبقى الحياة، ولا يكون ذلك في إبقاء حياة من وقع عليه القصاص، فقد يكون في القصاص موته لا حياته، وإنما الحياة هي للمجموع حين ينزجرون عن القيام بمثل ما قام به من وقع عليه القصاص.

وأما كون العقوبات جوابر فالدليل عليه هو ما رواه البخاري عن عبادة بن الصامت أن رسول الله ﷺ قال: **«تبايعوني على أن لا تشركوا بالله شيئاً ولا تسرقوا ولا تزنوا ولا تقتلوا أولادكم ولا تأتوا ببهتان تفترونه بين أيديكم وأرجلكم ولا تعصوا في معروف، فمن وفى منكم فأجره على الله، ومن أصاب من ذلك شيئاً فعوقب في الدنيا فهو كفارة له، ومن أصاب من ذلك شيئاً فستره الله فأمره إلى الله إن شاء عاقبه وإن شاء عفا عنه»** وهذا صريح في أن عقوبة الدنيا من الخليفة أو نائبه تسقط عقوبة الآخرة؛ ولذلك كان كثير من المسلمين يأتون إلى رسول الله ﷺ فيُقِرُّون بالجرائم التي ارتكبوها، ويصرُّون على اعترافهم، ويلحُّون على رسول الله ﷺ أن يطهرهم منها، فيحتملون آلام الحد والقصاص في الدنيا لأنه أهون بكثير من عذاب الله في الآخرة.

وعندما يسود شرع الله ـ وهو المقياس الوحيد المقطوع بصحته ـ فإن الاستقرار سيعم والفوضى ستنتفي، لأن الدولة ستطبق النظام وهي على يقين من صحته وصلاحه، وكذلك الأفراد سيكونون مطمئنين إلى أن العقوبة غير ظالمة لثقتهم بشرع الله **﴿ومن أحسن من الله حكماً لقوم يوقنون﴾**، ولن يتبادر إلى ذهن المعاقب احتمال كون المشرِّع مخطئاً في التقدير. فحين يقول الله سبحانه: **﴿والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما﴾** فإن قطع اليد سيبقى إلى قيام الساعة العقوبة الوحيدة الصالحة لجريمة السرقة ـ طبعاً سرقة ما قيمته ربع دينار وما فوق ـ لأنها عقوبة غير منبثقة عن ظنون البشر وأوهامهم وإنما مستنبطة من شرع الله الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، وكل عقوبة للسارق غير قطع يده إنما هي ظلمٌ وجور، قال تعالى: **﴿ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الظالمون﴾** فالسارق الذي يُسْجن يكون مظلوماً لأنه نال عقاباً غير العقاب الذي يستحقه أولاً، ولأنه بقي مجرماً دون أن ينال العقوبة التي تغسل جرمه ثانياً، فتأملوا كم عدد المظلومين في هذه الأرض! لأن كل من عوقب بعقوبة منبثقة عن نظام من وضع البشر يكون مظلوماً

سؤال وجواب

السؤال ١: تستعمل عبارة (حركة اسلامية). ما هي الشروط التي يجب توفرها في الحركة كي يصح اعتبارها حركة اسلامية؟

الجواب ١:

كلمة (حركة) مأخوذة من معناها اللغوي: (التحرك)، ثم صار لها معنى محدد غلب عليه الاستعمال وهو الشخص أو مجموعة الناس الذين يكون لهم هدف يتحركون للوصول إليه. وهذا المعنى ما زال ضمن حدود المعنى اللغوي للكلمة

والحركة يمكن ان تكون فردية، أي أن الذي يتحرك فرد، فقد كان جمال الدين الافغاني حركة وكان فرداً. وقد تكون الحركة كتلة، أي مجموعة من الناس لها رئيس. وهذه الحركة ـ الكتلة يمكن ان تكون جمعية أو حزباً، والحزب يمكن أن يكون حزباً حقيقة أو حزباً اسماً فقط. وكل من هذه الفئات يسمى حركة ما دام يتحرك لتحقيق هدفه.

هذه الحركات منها ما يكون اسلامياً ومنها ما يكون قومياً ومنها ما يكون وطنياً ومنها ما يكون شيوعياً وغير ذلك. فهناك عوامل تعطي الحركة اسمها وهويتها. أهم هذه العوامل:

١ ـ الهدف الذي تسعى الحركة الى تحقيقه.

٢ ـ الفكر الذي تلتزم به الحركة في عملها.

٣ ـ توجهات وميول الأشخاص الذين تتألف منهم الحركة

ومن أجل أن تكون هوية الحركة اسلامية لا بد من تحقق هذه العوامل فيها. ولا يكفي أن يكون الهدف الذي تسعى اليه الحركة يقره الاسلام بل لا بد أن يكون لخدمة الاسلام. فالاسلام يقر مثلاً وجود حركة للرياضة، فمثل هذا الهدف مباح في الاسلام ولكن الحركة الرياضية لا تسمى حرك اسلامية. اما الحركة التي تعنى بالقرآن أو السنة أو بناء المساجد أو الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر او العمل لاقامة الدولة الاسلامية أو مساعدة فقراء المسلمين أو الوعظ والارشاد كل هذا يمكن أن يكون هدفاً لحركة اسلامية.

التتمة في الصفحة ٢١

ويبقى في الوقت نفسه مجرماً. ولذلك كان من الغباء والحمق أن يسلّم المجرم حين يتوب نفسه للسلطات التي تحكم بالكفر لأنه يكون قد ظلم نفسه حين أخضعها لعقوبة لا تستحقها، عدا عن أن العقوبة التي ينالها لا تغسل جرمه، فيكون مثله كمثل رجل جاء إلى طبيب أسنان ليقلع ضرساً يؤلمه، ولكن الطبيب قلع له ضرساً آخر غير الضرس الذي يؤلمه فخسر ضرساً صحيحاً وبقي الألم في ضرسه السقيم على حاله. وحتى لو سلم نفسه لسلطة تحكم بالكفر ولكنها تنفذ فيه العقوبة المنصوص عليها في الشريعة الاسلامية فإنه لن يستفيد شيئاً ولن يتطهر من جرمه، لأن العقوبة يجب أن تنفذ بأمر من الخليفة ولا تصح إلا بأمره، ولا يوجد خليفة المسلمين، وإنما يوجد حكومات مخادعة منافقة تطبق جزءاً من الأحكام الاسلامية إما بحجة المصلحة او بحجة التدرج أو غير ذلك من الأعذار الواهية، وما ذلك إلا لتخدير شعوبها وجعلها تغفل عن حقها بأن تعيش حياة إسلامية في ظل النظام الاسلامي الكامل الذي لا يقبل التجزىء ولا التدرج! فهذه الحكومات المضللة لا تصلح لتنفيذ العقوبة، وبالتالي فإن تنفيذها للعقوبة لا يغسل جريمة المجرم ولا يصح تنفيذ العقوبات إلا بأمر الخيفة أو نائبه أو بأمر الامير الذي يحكم بالاسلام. إذاً فماذايفعل المجرم التائب في أيامنا هذه حيث لا يوجد دولة تحكم بما أنزل الله؟ إن كل ما يجب على المجرم حين يتوب في هذه الأيام أن يستغفر الله ويتوب إليه توبة نصوحاً وأن يصلح ما يمكنه إصلاحه من مفاسد جريمته وأن يسعى لإقامة الدولة الاسلامية لكي تنفذ فيه العقوبة التي تغسل جريمته فعلاً وتسقط عنه عذاب جهنم، وبذلك أيضاً يسقط عن نفسه فريضة العمل لإقامة الخلافة. نسأل الله العظيم أن يكشف الغمة وأن يفرّج هَمَّ الأمة، وأن يعزنا بنصره ويريحنا من الطاغوت وكفره، **﴿والله غالب على أمره ولكن أكثر الناس لا يعلمون﴾**. □

قال ﷺ: «من أصبح ولم يهتم بأمر المسلمين فليس بمسلم»

تحذير أميركي للموارنة

«نيويورك تايمز»: وعود عون بالإنقاذ ستنقلب كارثة على الموارنة

نقلت جريدة السفير البيروتية في ٨٩/٨/١٨ عن صحيفة نيويورك تايمز الأميركية: (قالت الصحيفة: «ان ١٤ عاماً من الحرب الاهلية قتلت ١٠٠ الف شخص من شعب لبنان الصغير ودمرت اقتصاده وتركت طوائفه وسط الدمار. وجاءت الأشهر الخمسة الاخيرة من المعارك المدفعية بين المسيحيين والقوات السورية لتفرغ العاصمة بيروت من سكانها البالغ عددهم ١,٥ مليون نسمة» واضافت الصحيفة: «إن المذبحة الأخيرة بدأت باستراتيجية متعمدة وبعناد انتحاري يقوده رجل واحد هو ميشال عون القائد المسيحي للجيش اللبناني الذي أثار عن عمد عداوة سوريا. وجولة من العنف القاتل على امل أن يهب الغرب لنجدته. لكن القادة الغربيين اكدوا بوضوح انهم لن يغرقوا في لبنان». واوضحت الصحيفة انه «منذ وقت طويل يفوق عدد المسلمين في لبنان عدد المسيحيين. ومع معدلات الولادة المرتفعة وسط المسلمين ومجيء الفلسطينيين الى لبنان فإن المعادلة التي كان يقوم عليها توزيع السلطة لم تعد تفي بالغرض» واشارت الصحيفة الى: «ان المسيحيين لا يشكلون الآن سوى ثلث عدد السكان في لبنان، ومعظمهم لا يتفق مع الموارنة في سياساتهم». واعتبرت الصحيفة انه «من غير الواقعي ان يتم الانسحاب السوري من لبنان بمعزل عن تسوية شاملة لمشكلة الشرق الأوسط. وهو أمر لا يبدو ان تحقيقه سيتم في المدى المنظور. كذلك فمن غير الواقعي تصور قيام الغرب بمناصرة القضية المارونية في اللحظة التي يسعى فيها الى مساعدة سوريا للإفراج عن الرشائن». وخلصت الى القول: «وإذا إستمر الموارنة في تصديق وعود عون بتحقيق معجزة الانقاذ عن طريق الغرب، فإن كل الذي سيجنونه من ذلك هو تحويل السوء الذي لا يمكن تخيله الى كارثة كاملة»).

باكستان أخرى!

عندما تحرك المسلمون في شبه القارة الهندية لرفع ظلم الانجليز عن أعناقهم، تصدّى لهم الانجليز بخبثهم المعهود لصرف ذلك التحرك الى إيجاد دولة أهلها مسلمون، فأقاموا لهم دولة باكستان، بدل أن تكون الهند بكاملها ولاية إسلامية. فهل ما يجري اليوم في الفلبين يتجه هذه الوجهة كذلك؟

إن (جبهة مورو للتحرير الوطني الاسلامية) في جنوب الفلبين وزعت بيانا دعت فيه الى مقاطعة الاستفتاء حول استقلال المناطق الاسلامية. وكانت جبهة مورو قد وقعت اتفاقا لوقف النار مع حكومة مانيلا منتصف عام ١٩٨٦ م، واتفق الجانبان على التفاوض حول الحكم الذاتي. وجدير بالذكر أن الجبهة تضم اكثر من عشرين الف مقاتل.

اغتيال عالم مصري على أيدي الموساد

نقلت صحيفة الثورة العراقية ان أجهزة الاستخبارات الاسرائيلية «الموساد» اغتالت عالماً مصرياً هو الكولونيل المتقاعد سيد سعيد بدير في شقته في الاسكندرية في ٨٩/٧/١٢. وبدير هو عالم الكترونيات وكان قد رفض عرضاً للعمل في اسرائيل. وقد تم اغتياله بعد أيام من عودته من المانيا الغربية حيث كان يعمل في مشروع للاتصالات عبر الأقمار الصناعية.

أسماء شوارع بيروت

احدى اللجان الوطنية في بيروت بعثت برسالة الى مجلس بلدية بيروت

قال ﷺ: «من أصبح ولم يهتم بأمر المسلمين فليس بمسلم».

مطالبة بتعديل اسماء بعض شوارع بيروت، وخاصة الشوارع التي تحمل اسماء فرنسية ذات السمعة الاستعمارية مثل شارع فوش (وهو اسم حاملة الطائرات المتربصة قرب الحدود اللبنانية). علماً ان شوارع بيروت في غالبيتها تحمل اسماء المستعمرين الغربيين.

التماثل بين الإجراءات المصرية والأردنية

كلا النظامين اعتقل العديد من عناصر الحركات الاسلامية ومن غيرها، لكن العداء السافر للاسلام واهله تجلّى في إبقاء العناصر الإسلامية في السجون والإفراج عن الشيوعيين. ففي الأردن أطلق النظام عشرة أعضاء من (الحزب الشيوعي)، وقال مدير الأمن العام لوكالة فرانس برس: «لم يبق أي شيوعي رهن الاعتقال» وكأنه بذلك يقدم شهادة حسن سلوك لأسياده الغربيين. أما النظام المصري فقد أفرج هو ايضا في نفس الوقت (٥/٩/١٩٨٩) عن ٣٢ شخصاً ينتمون الى (حزب العمال الشيوعي) مع أن التهمة التي وجهت إليهم هي محاولة قلب نظام الحكم بالقوة، هذا وقد حاول النظام النفي بشدة لجميع الأخبار التي أشارت الى تعذيب الشيوعيين، وكأنه بذلك يحاول إثبات حسن سلوكه تجاه الدول الغربية والشرقية. وفي ٣/٩/١٩٨٩ حكمت (محكمة أمن الدولة) المصرية على ٢٦ مسلماً بأحكام تراوحت بين الأشغال الشاقة المؤبدة، والعشر سنوات، والسنة.

العدو اليهودي

عبر مسلح نهر الأردن الى فلسطين في ٢/٩/٨٩ ونصب كميناً لدورية من جيش العدو. ووقعت الدورية في الكمين. اعترف العدو بقتل واحد من جنوده وجرح اثنين. والعدو من طبعه ان لا يعترف بخسائره، وإذا اضطر الى الاعتراف فإنه لا يذكر إلا القليل القليل.

وقد فاز المسلح بالشهادة.

النظام التركي شديد على المسلمين

في ٢٩ آب ١٩٨٩ نشرت وكالات الأنباء تصريحاً لرئيس الوزراء التركي (أوزال) يحمل تهديداً للاكراد ويشير فيه إلى (قوة الدولة) التركية وقال «اننا نعرف أين يوجد وكر الجراثيم» في وصفه للأكراد واضاف أوزال «يجب أن أعلن أن لصبرنا حدوداً وأن تركيا هي أقوى بلد عسكرياً في المنطقة. وإذا استدعى الأمر تستطيع القوات المسلحة اجتياز الحدود لاقتلاع جذور الارهاب كلية» وأضاف قوله «إننا نملك أكبر قوة مسلحة داخل حلف الأطلسي بعد الولايات المتحدة وإن تركيا أصبحت قادرة بعد الآن على أن تصنع بمفردها دبابات جديدة وحتى طائرات مقاتلة من طراز اف ١٦» وقال ايضاً «اننا بلد مسلم وقد دعا النبي محمد إلى الإتحاد وإلا فإنها الكارثة» ووصف العناصر المسلحة الكردية بأنها من «الكفرة». وتعليقاً على ذلك نقول (صدق أو لا تصدّق) ونتساءل: أين كانت أكبر قوة مسلحة في الاطلسي بعد أمريكا حينما طردت بلغاريا ٣٠٠ الف مسلم من بلغاريا قبل أسابيع من تصريح أوزال، ولماذا انفعل اوزال تجاه الاكراد وطأطأ رأسه تجاه بلغاريا؟ وهل ينطلي تمسحه بالاسلام على أحد بينما نراه شديداً على المسلمين متخاذلاً أمام الكافرين.

الاعلام السعودي

وصفت اذاعة (نداء الاسلام) من مكة المكرمة في إحدى نشراتها المخرجين من ديارهم بغير حق من مسلمي بلغاريا بـ « المهاجرين من أصل عرقي»، لله درّهم ما أجرأهم على الاسلام والمسلمين إنهم يحاولون التغطية على قضية علم بها القاصي والداني، ولا يريدون ذكر حقيقة أن المبعدين من ديارهم ينتمون إلى الأمة الاسلامية حتى لا ينفضح تقصيرهم تجاه قضايا المسلمين الهامة، لكن على من يضحكون؟

بلغاريا تسوّق أكاذيبها عبر سفاراتها

نشرت سفارة بلغاريا في بيروت بيانا أدّعت فيه أنه من إعداد «المجلس الروحي الأعلى للمسلمين» في بلغاريا، وقالت إن المجلس المذكور انعقد بحضور المفتي الأكبر غينديف، وعدد من مفتيي المناطق، واعرب البيان عن «سخط المجتمعين إزاء الحملة المعادية لبلغاريا التي تقودها تركيا حول موضوع الاغتصاب المزعوم للحقوق والحريات الدينية للبلغار من معتنقي الإسلام... إن المسلمين في بلغاريا يمارسون ديانتهم بكل حرية ويحظون باحترام ومساعدة الدولة البلغارية. الجوامع مفتوحة لكل المؤمنين. المناسبات الدينية يُحتفل بها بحرية. كما كل الأعياد الإسلامية، ونجري اتصالات مع شركائنا في الدين في العديد من البلدان العربية والإسلامية». من يقرأ يصدّق، ولكن أين الـ ٣٠٠,٠٠٠ مسلم الذين طردوا من ديارهم خلال الأسابيع الماضية ولماذا طردوا يا ترى؟ أفيدونا!

ثوار أفغانستان يقتتلون

ذكرت الانباء في ٢٩ آب ١٩٨٩ أن قتالاً نشب بين أكبر فصيلين من فصائل الثورة الأفغانية وهما «الحزب الاسلامي» بزعامة قلب الدين حكمتيار وحزب «الجماعة الاسلامية» وقال ناطق باسم الحزب الاسلامي أن ١٠٠ مقاتل من الحزب الاسلامي و٢٠٠ مقاتل من الجماعة الاسلامية لقوا مصرعهم في الإقتتال، ومن حق كل مسلم أن يسأل الفصيلين المتقاتلين: هل يجوز شرعاً قتل المسلم للمسلم؟ وأين الالتزام بالحكم الشرعي أيها (المجاهدون)؟

وفي أمريكا نشرت صحيفة الواشنطن بوست في ٢/٩/١٩٨٩ أن وكالة الاستخبارات المركزية أعفت المسؤول عن فريق العمل المكلف تسليم الأسلحة الى الثوار من منصبه، واوضحت أن مدير الوكالة اتخذ هذا القرار بعدما اشتكى مؤيدو الثوار في الكونغرس من بطء وصول الأسلحة الأمريكية الى المقاومة الأفغانية.

مع القرآن الكريم

بسم الله الرحمٰن الرحيم

قال تعالى:

﴿وَضَرَبَ اللهُ مثلاً قريةً كانتْ آمنةً مطْمَئنةً يأْتيها رزقُها رَغَداً من كل مكانٍ فَكَفَرتْ بأنْعُمِ اللهِ فأَذاقَها اللهُ لِباسَ الجوعِ والخَوفِ بما كانوا يصنَعُونَ﴾.

سورة النحل. آية ١١٢.

جاء في تفسير فتح القدير للإمام محمد بن علي الشوكاني «وقد اختلف المفسرون هل المراد بهذه القرية قرية معينة، او المراد قرية غير معينة، بل كل قوم انعم الله عليهم فأبطرتهم النعمة؟ فذهب الأكثر الى الاول وصرحوا بانها مكة، وذلك لما دعا عليهم رسول الله ﷺ وقال «**اللهم أشدد وطأتك على مضر واجعلها عليهم سنين كسني يوسف**» فابتلوا بالقحط حتى أكلوا العظام. والثاني ارجح. لأن تنكير قرية يفيد ذلك، ومكة تدخل في هذا العموم البدلي دخولاً اولياً، وايضاً يكون الوعيد ابلغ، والمثل اكمل، وغير مكة مثلها، وعلى فرض ارادتها ففي المثل إنذار لغيرها من مثل عاقبتها.

واقول يؤيد هذا كذلك ما جاء في سورة الإسراء قال تعالى: ﴿**وإذا أردنا أن نهلك قرية أمرنا مترفيها ففسقوا فيها فحق عليها القول فدمرناها تدميرا**﴾ إذن فالعاقبة واحدة لكل بلدٍ عَتَتْ عن أمر ربها، وكفرت بأنعمه، وفسق أهلها ومترفوها. فكان عاقبة أمرها خُسْرا.

﴿آمنة مطمئنة﴾ أي لا يخاف اهلها ولا ينزعجون.

﴿يأتيها رزقها رغداً من كل مكان﴾ اي يجلب اليها الرزق وفيراً واسعاً من كل مكان.

وقال ﴿لباس الجوع﴾ وذلك لما يترك الجوع من اثر على الجسد كله فكأنه لباس تلبس به.

وقال ﴿**أذاقها لباس الجوع والخوف**﴾ فذكر الوصف ملائماً للمستعار له وهو الخوف والجوع فأطلق الذوق على الجوع والخوف حيث أنه جرى عندهم اي العرب استعمال الذوق في هذا المقام مجرى الحقيقة ومن ذلك قول الشاعر:

ومن يذق الدنيا فإني طعمتها
وسيق الينا عذبها وعذابها

وفي الوقت الذي يتحدث فيه عن القرية كان المراد أهل القرية، وليست الدور والقصور ولا العمارة والعمران بل المراد أهل القرية، وذلك عبر عنه بقوله: ﴿**بما كانوا يصنعون**﴾.

ولهذا كانت عاقبة كفر النعمة، وإظهار المعاصي، وبطر العيش، والترف فيه كانت عاقبة كل ذلك التدمير والخسران، واستبدال الجوع والخوف بالأمن والطمأنينة. تلك سنة الله في خلقه. فهل يعتبر الناس مما هو واقع بهم، ويحس القارىء لهذه الآيات كأنها موجهة اليوم الى الناس في واقعهم الحال. ومن هذه المدن من قضى نحبه ومنها ما يصطلي بنارها، ومنها من ينتظر، نسأل الله اللطف بالمسلمين، ونأمل من المسلمين أن يعتبروا، قبل أن يحق عليهم القول. سنة الله في الذين خلوا من قبل ولن تجد لسنة الله تبديلاً.

تتمة المنشور في الصفحة ١٧

ولا يكفي أن يكون الهدف لخدمة الاسلام بل لا بد أن تكون أعمال الحركة كلها مقيدة بأحكام الاسلام، أي ان الطريقة التي تسلكها الحركة لا بد أن تكون منضبطة بالأفكار الاسلامية.

ولا بد ان يكون الاشخاص الذين تقوم الحركة على اكتافهم من المسلمين. فإذا قامت حركة من اشخاص غير مسلمين كالمستشرقين مثلاً وأخذت تدرس التراث الاسلامي وتعمل على نشره وتعمل على التدقيق والتحقيق فيه فلا يمكن أن نسميها حركة اسلامية.

ويصح أن نسمي حركة جمال الدين الأفغاني ومحمد عبده حركة اسلامية رغم كونهما من اركان الماسونية. ويصح أن نسمي الآن جمعيات المحافظة على القرآن او مكارم الأخلاق حركات اسلامية. ويصح أن نسمي جماعة التبليغ وجماعة السلفيين وجماعة الشيخ عبد الله الحبشي حركات اسلامية. ومن الحركات الاسلامية السياسية جماعة الاخوان المسلمين وحزب الله وحزب التحرير وحركة الجهاد الاسلامي. وهناك حركات اسلامية كثيرة في باكستان والهند وافغانستان وتركيا ومصر وغيرها من البلاد الاسلامية.

وأما اللقاء الإسلامي في بيروت فإنه تجمع علماني ولا يصح أن يطلق عليه أنه حركة اسلامية وكذلك المجلس الشيعي الأعلى هو تجمع علماني وليس حركة اسلامية. وحركة الاتجاه الاسلامي في تونس (حركة النهضة) ليس حركة اسلامية بل هي حركة علمانية. إذ أن هذه الفئات من اللقاء الاسلامي والمجلس الشيعي الاعلى وحركة الاتجاه الاسلامي تنادي علناً بالعلمانية فليس هدفها خدمة الاسلام وليست طريقتها الالتزام بالاسلام.

وأما الأفغاني ومحمد عبده فكانت ماسونيتهما ليست جزءاً من حركتهما الدينية.

السؤال ٢: إذا انضم شخص الى حركة اسلامية وبايع أميرها، فهل يحل له شرعاً أن ينقض بيعته ويترك هذه الحركة؟

الجواب ٢:

هناك حالات مختلفة. فإذا كان في ظرف بحيث يؤدي تركه للحركة الى حصول أضرار لا يجيزها الشرع فليس له أن يترك الحركة. أما إذا تغير هذا الظرف فان له أن يستقيل بيعته من أمير الحركة فان اقاله فبها وإن رفض اقالته فانه ينظر، فإن كان يريد ترك الحركة الى عمل أفضل شرعاً فان له أن يترك ولو رفض الامير اقالته. وذلك بناء على حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم: «**إذا حلفت على يمين فرأيت غيرها خيراً منها، فائت الذي هو خير، وكفّر عن يمينك**» وانضمام الشخص الى كتلة اسلامية هو عمل خير وبيعة الامير هي عبارة عن تعهد بالعمل تحت امرته وبطاعته ضمن حدود امارته. وهذه البيعة أو هذا التعهد إن كان موثقاً بيمين فانه يندرج تحت الحديث وإن لم يكن موثقاً بيمين فالتحلل منه من باب أولى.

فإذا كان المسلم في كتلة اسلامية ثم اقتنع أن كتلة اسلامية اخرى هي أصلح وأقرب الى الحق فانه مطلوب منه شرعاً أن يترك الكتلة الاولى وينتقل الى الكتلة الأصلح. وإذا كان اقسم عليه أن يكفّر عن قسمه، وإذا كان قد بايع عليه أن يتحلل من بيعته، وتحلله يكون باعلام أمير الكتلة بعزمه على تركها وأن يسلم لها أغراضها إذا كانت لديه، وعليه أن يكتم سرها الذي كانت تأتمنه عليه ما دام ذلك مشروعاً.

أما إذا كان وجود الكتلة فرضاً، وكان وجوده هو في الكتلة فرضاً، ولم يجد أمراً افضل يريد الانتقال إليه، بل يريد فقط أن يرتاح من أعباء حمل الدعوة فان مثل هذا لا يحل له شرعاً التنصل من بيعته، ولا يحل للامير أن يقيله بيعته. لأن عمل الكتلة فرض كفاية وما دامت الكفاية غير حاصلة فلا يجوز ترك العمل بل يجب على بقية المسلمين الانضمام إلى الكتلة حتى تحصل الكفاية، والذي لا ينضم إليها بعد تبيان الأمر له واقتناعه به يكون آثماً عند الله.

وهذا يختلف عن بيعة الخليفة فوجود بيعة للخليفة في عنق المسلم هو فرض عين وليس فرض كفاية، وذلك لحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم: «**من خلع يداً من طاعة الله لقي الله يوم القيامة لا حجة له. ومن مات وليس في عنقه بيعة مات ميتة جاهلية**» المبايعة الفعلية للخليفة فرض كفاية، وأما وجود بيعة في عنق المسلم فهو فرض عين. ولا يجوز للمسلم إلا أن يضمر في نفسه أن هذا الخليفة هو أميره وخليفته وأن يكون مستعداً لطاعته حين يأمره، وهذا هو معنى وجود البيعة في عنقه. □

الثورة الصناعية: سبلها وأحكامها

إن من يراقب مجرى الأحداث والتقلبات القائمة في بلادنا يحس بما تقوم به الدول الغربية من أنواع الخداع والتضليل لصرفنا عن صناعة الآلات، والحيلولة بيننا وبين أن تصبح بلادنا بلاداً صناعية. فقد صدرت كتب في الإقتصاد خاصة للشرق الأوسط عن التنمية الاقتصادية صيغت بشكل يوجد رأياً عاماً عند الناس والمسؤولين بأنه لا بد من السير في مراحل عدة حتى يصلوا الى مرحلة التقدم الصناعي وهذا ما تقدمه كتيبات الأمم المتحدة والبنك الدولي المعتمدة من قبل الدول والحكومات، وعلى أساسها لا يُسمح بإعطاء القروض- ثنائية كانت أو عبر البنك الدولي والهيئات الدولية - للمشاريع الصناعية الثقيلة.

وتوحي هذه الكتب بأن المجتمع لا بد أن يمر بمرحلة المجتمع التقليدي ثم مرحلة الانطلاق ثم مرحلة النضوج ثم مرحلة الاستهلاك الشعبي العالي. وكل مرحلة من هذه المراحل لها شروط تؤهل لها ولا بد أن تمر بزمن، وعليه لا بد من المرور بمراحل، وهذا يعني صرف الناس عن الثورة الصناعية. والحقيقة أنه لا علاج إلا بالثورة الصناعية. والثورة الصناعية هي تسلم زمام رأس الصناعة ومنبعها وهي صناعة الآلات، وذلك بعملية انقلابية في السياسة الصناعية، وهي عدم التلهي بأي صناعة بل بأي عمل اقتصادي قبل تسلم زمام رأس الصناعة، وجعل الجهود كلها موجهة لإيجاد صناعة الآلات، فلا يقام بأي شيء سوى الضروريات وسوى ما لا بد منه لإيجاد صناعة الآلات.

ولصناعة الآلات في البلاد عدة أسباب تدعو للتعجيل بإيجادها، منها تعطش الشرق الأوسط للمصانع والآلات حيث يشكل سوقاً رابحة لهذه الصناعة، كذلك فإن استيراد الآلات والمصانع يكلف نفقات طائلة إذ تباع لبلادنا بأثمان غالية. ويزيد من الأعباء تكاليف الصيانة وشراء قطع الغيار وتكاليف التعطيل، ولكن إذا أوجدنا نحن مصانع الآلات - علماً بأن النفط متوفر في بلادنا - نحصل على المصانع والآلات بأرخص مما نشتريها من أوروبا وأمريكا. إلا أننا لا ننادي بضرورة صناعة الآلات لهذه الأسباب وإنما لتحقيق سياسة اقتصادية معينة هي جعل بلادنا بلاداً صناعية سواء انتج هذا ربحاً أم خسارة، وسواء وجدت لها أسواق في الخارج أم لم توجد، فالدافع لإيجاد صناعة الآلات هو تحقيق هذه السياسة. والهدف من تحقيق هذه السياسة هو ما تتجه إليه البلاد الإسلامية كلها وهو التخلص من طريقة العيش - أكانت راسمالية مرقعة أو اشتراكية مرقعة - التي بلغ التذمر منها حداً قد يقرب من الانفجار. فالمسلمون اليوم في شعور بضرورة فصلهم عن الغرب حتى لو لم ينتظر منه حرب أو حصار، فكيف وعداوته للمسلمين تمتد جذورها عبر القرون إلى أعماق الأعماق، فضلاً عن الطمع الذي يصل إلى حد الشره في خيرات هذه البلاد وفي بسط النفوذ على المسلمين.

وهنا يرد السؤال، ماذا تقضي الأحكام الشرعية فيما نطرحه من ثورة صناعية...؟ إنه وإن كانت زيادة الثروة بإيجاد المشاريع الاقتصادية غير متعلقة بوجهة النظر في الحياة وإنما هي مبنية على المعلومات وهي عالمية إلا أن وجهة النظر في الحياة تؤثر على اتجاه السير في إنشاء تلك المشاريع. ففي البلاد الراسمالية مثل أميركا، تقوم مشاريع الانتاج على كاهل الأفراد والشركات وليس على كاهل الدولة، أما في البلاد الاشتراكية ومنها الشيوعية مثل روسيا فإن مشاريع الانتاج تقوم على كاهل الدولة وحدها وليس على كاهل الأفراد، بل لا يسمح للأفراد بالقيام بها. وفي البلاد الإسلامية إذا اتَّخَذَتْ سياسة

الاقتصاد في الإسلام سياستها الاقتصادية لا بد أن تتأثر مشاريع الانتاج من حيث إنشاؤها بوجهة النظر الإسلامية في الحياة. فهي المشاريع الاقتصادية تقضي الأحكام الشرعية المتعلقة بالمصانع بأن تقوم المصانع التي تصنع ما هو داخل في الملكية العامة على كاهل الدولة ولا يصح أن تكون على كاهل الأفراد. وأما المصانع التي لا تدخل في الملكية العامة فإنها تكون على كاهل الأفراد ولكن يجوز للدولة أن تقوم بها. وعلى ذلك لا يرد ما يقوله البعض:يجب أن يغلب القطاع العام على القطاع الخاص في الانتاج، أو ما يقوله الآخرون بأنه يجب إعطاء المجال للقطاع الخاص او ما شاكل ذلك، نعم لا يرد مثل هذا مطلقاً لأن أحكام الشرع حددت ما هو على كاهل الدولة وما هو على كاهل الأفراد من مشاريع الانتاج وما يمنع الأفراد أن يكون على كاهلهم وما يجوز للدولة أن يكون على كاهلها. فقضية ما يجب أن يكون من القطاع العام وما يجب أن يكون من القطاع الخاص مبتوت فيها شرعاً، وإنما يرد في المصانع التي ليست من الملكية العامة، فإنها يجوز أن تكون من القطاع العام ولكن الأصل فيها أن تكون من القطاع الخاص. ففي هذه الحالة وحدها يأتي الاجتهاد: هل تبقى على أصلها أم يجوز أن تقوم الدولة بما ترى أن قيامها به هو من مصلحة البلاد. وعلى ذلك يجب أن يكون القيام بمشاريع الانتاج سائراً أيضاً من حيث إنشاؤها حسب الأحكام الشرعية رغم أنه في إقامته عالمي. فهو في روسيا كما هو في اميركا سواء بسواء من الناحية الفنية والعلمية ولكنها تختلف من حيث الإنشاء أي من حيث الملكية، وكذلك يجب أن تكون الحال في بلاد الإسلام. أما الطريقة لتمويل المشاريع الانتاجية فهي ان ينظر في هذه المشاريع هل هي مما يحصل للأمة ضرر من جراء عدم القيام بها أم لا؟ فإن كانت مما لا يحصل للأمة ضرر من عدم القيام بها، فإنه يبحث إذا كان هناك مال في بيت المال فاضل عن الحاجات الضرورية. فإن وجد ينفق عليها منه، وإن لم يوجد تؤجل هذه المشاريع إلى أن يوجد في بيت المال مال.

أما إذا كان عدم القيام بهذه المشاريع الانتاجية يوقع الضرر بالأمة كما هي الحال الآن في بلاد الإسلام، فإن عدم وجود مصانع الآلات لدى المسلمين يجعل البلاد الإسلامية معتمدة في صناعتها وفي تسلحها على الدول الكافرة، ويجعلها مربوطة بها وهذا ضرر من أفظع الأضرار. ولذلك فإن إيجاد مصانع الآلات صار فرضاً على المسلمين، لأن الضرر لا يُزال عن المسلمين إلا بإقامتها، وإزالة الضرر فرض على الدولة وفرض على الأمة. فيجب على الدولة أن تقوم بإيجاد هذه المصانع سواء وجد لديها مال أم لم يوجد. فإن وجد لديها مال في بيت المال وجب أن تصرف منه على إقامة هذه المشاريع، وإن لم يوجد لديها فرضت ضرائب على المسلمين بقدر يكفي لإقامة هذه المشاريع على الوجه الذي يزيل الضرر. ولهذا فإن الطريقة لتمويل المشاريع الانتاجية هي أن تنظر الدولة إلى ما يلزم الأمة من مصانع الآلات، ثم تقوم بدراسة هذه المشاريع لمعرفة مقدار تكاليفها، ثم تفرض ضرائب على الأمة من أجل القيام بهذه المشاريع وتجمعها منها جبراً، وبمقادير كافية لاحداث ثورة صناعية.

ما يجب ان يكون من القطاع العام وما يجب أن يكون من القطاع الخاص مبتوت فيه شرعا.

هذا وقد وضحت الأحكام الشرعية، أمكننا رسم السياسة الصناعية المؤدية إلى الثورة الصناعية. فالسياسة الصناعية تقوم على جعل البلاد من البلاد الصناعية، ويسلك إلى ذلك طريق واحد هو إيجاد صناعة الآلات أولاً، ومنها توجد باقي الصناعات. أي أن يباشر أولاً وقبل كل شيء، بإيجاد المصانع التي تصنع الآلات من محركات وخلافها، ثم بعد توفر الآلات من صناعة البلاد تؤخذ هذه الآلات وتصنع منها باقي المصانع. ولا يُوجد طريق آخر لجعل البلاد بلاداً صناعية إلا بالبدء بصناعة الآلات أولاً وقبل كل شيء، وعدم القيام بإيجاد أي مصنع إلا

من الآلات المصنوعة في البلاد. وهنا قد يساور البعض الارتياب والشك في هذه السياسة، خاصةً من كان الاقتصاد من اهتماماته ودراسته. أما القول بأن إيجاد صناعة الآلات يحتاج إلى وقت طويل فلا بد أن نبدأ بصناعة الحاجات الأساسية، فهو وكما أسلفنا قول هراء، وهو دسيسة يراد منها تعويق صناعة الآلات وصرف البلاد إلى الصناعات الاستهلاكية حتى تظل سوقاً لمصانع أوروبا وأميركا. كما أن الواقع يكذب هذا القول، فإن روسيا القيصرية حين خرجت من الحرب العالمية الأولى كانت عالة على أوروبا، ولم تكن قد نشأت لديها صناعة الآلات، حتى أنه ينقل عن لينين بأنه قد طلب منه تحسين الانتاج الصناعي باحضار آلات حراثه (تراكتورات) للسير في الزراعة بالآلات الحديثة فأجاب: لن نستعمل التراكتورات حتى ننتجها نحن وحينئذ نستعملها. وفي مدة ليست بالطويلة وجدت صناعة الآلات في روسيا، وها هي اليوم من الدول الرائدة صناعياً. وأما القول بأن صناعة الآلات تحتاج إلى إيجاد وسط صناعي من مهندسين وعمال وفنيين وما شاكل ذلك، وهو قول يقصد به أيضاً المغالطة والتدليس، فالآلاف من أبناء المسلمين يشغلون مراكز هامة في الصناعات المتقدمة في العالم وفي أميركا بشكل خاص وهم متحرقون لخدمة أمتهم إذا ما فتحت لهم الأبواب وأعطي لهم ما يحتاجونه من معدات وتسهيلات. وهنا لا نطالب بنقل التكنولوجيا من الغرب أكان بشرائها أو بتهريبها وهذا متوفر، إنما نطالب بتحويل كل الجهود والامكانات لتسهيل عمليات الأبحاث العلمية، إذ الأدمغة والخبرات والخامات الكافية للبدء موجودة، فلنبدأ من الصفر ولتوفر المراجع والمختبرات لعلمائنا، بجزء من ثروات الأمة، التي تهدر على المطارات والطرقات والمنتزهات الاستجمامية وأخرها جسرٌ وَصَلَ الجزيرةَ العربية بالبحرين وكلف مليار دولار أي ما يكفي إن صدقت النوايا لإنشاء أكثر من خمسة مصانع من المصانع الانتاجية الضخمة، فإذا ما أتيحت الفرص لعلمائنا فسيبدعون ويتفوقون على غيرهم من الأمم، وأقول بالتفوق لأنهم وقد وصلوا إلى مراتب النخبة في أرقى جامعات أميركا، كمعهد ماساتشوستس للتكنولوجيا (MIT) وفي مراكز الأبحاث المتقدمة كوكالة الفضاء الأميركية (NASA) ومراكز الأبحاث الحساسة، كأبحاث التسلح والدفاع، وهي في جملتها تخدم الكفار وبلادهم، وليس لهم من دافع إلا الشغف في العلم والفضول، فكيف إذا أضفنا عاملاً روحياً ألا وهو إرضاء الله واعزاز دينه وأمته، فَسَيَهْزُون الدنيا بإذن الله وسَيُدْهِشون ويُدْهَشون من الطاقات الكامنة فيهم والتي لم يحسبوا لها حساباً. هذا عدا عن فائض المهندسين والعمال والفنيين الأوروبيين الذين يمكن استحضار المئات منهم في الحال للبدء، كما أنه يمكن وفي نفس الوقت إرسال المئات بل الآلاف من شبابنا وتوجيههم لتعلم صناعة الهندسة الثقيلة. والقول بأنه لا بد أن نسد احتياجاتنا من الصناعات الضرورية لنا كصناعة المنسوجات وصناعة الورق وصناعة خام الحرير وما شاكل ذلك هو قول باطل يرمي كذلك إلى التخدير والتضليل عن الطريق الصحيح. ولهذا لا يصح أن يلتفت إلى أي شيء من الصناعات الاستهلاكية وأن يحصر الاتجاه نحو البدء بإيجاد صناعة الآلات ويكون هذا البدء ثورة صناعية وبشكل انقلابي لا عن طريق التدرج ولا بالانتظار حتى نقطع مسافات في الصناعة أو حتى نقطع مراحل وهمية ترسم لنا للاعاقة عن السير وللحيلولة بيننا وبين الثورة الصناعية. فإن أوروبا حين حصلت فيها الثورة الصناعية إنما حصلت حين وجدت فيها صناعة الآلات. وأن أمريكا وقد كانت مستعمرة لعدة دول إنما تقدمت مادياً حين حصلت فيها الثورة الصناعية بصناعة الآلات. وأن روسيا لم تكمل ثورتها الشيوعية ضد القيصرية إلا بعد أن حصلت فيها الثورة الصناعية بصناعة الآلات، وهذه أمثلة محسوسة وبراهين قاطعة ومدحضة.

وهنا قد يرد سؤال آخر وهو: إذا كانت السياسة الصناعية هي جعل البلاد بلاداً صناعية، أي حصر الجهود في أول الأمر بإيجاد صناعة الآلات والانتظار

حتى توجد الآلات فتوجد منها باقي الصناعات، فماذا نفعل بما عندنا من صناعات استهلاكية، وماذا نعمل في الصناعات التي تحتم السياسة الاقتصادية أن تكون ملكاً للدولة، كاستخراج النفط مثلاً؟ والجواب على ذلك هو أن البلاد الإسلامية في جملتها ليست بلداً مصنعاً فليس فيها واحدة من الصناعات التي تستقطب الصناعات ذات الحلقات المتصلة، وجل ما في البلاد الإسلامية إجمالاً حتى الآن من الصناعات الحديثة البارزة هي صناعة حديد التسليح الانشائي والحلج والغزل والنسيج وصناعة السكر والمخفوظات وأمثال ذلك من الصناعات الاستهلاكية، ولذلك لا يرد سؤال ماذا نفعل بها، لأنها ستظل كما هي، ولكن لا نسير فيها شوطاً أكبر ولا ننشىء غيرها، بل يجب التوقف عند حد ما هو موجود وتغيير الطريق تغييراً فجائياً وحصره بالاتجاه لإنشاء صناعة الآلات. ولكن ليس معنى تغيير الطريق هو قفل باب الاستيراد، فإن هذا لا يجوز حسب سياسة الاقتصاد في الإسلام، لأن لرعايا الدولة أن يشتروا ما يريدون من داخل البلاد وخارجها، بل معنى تغيير الطريق هو إيجاد مصانع الآلات وجعلها كأرقى ما تكون، وحينئذ يحصل

إن لم يوجد لدى الدولة مال؛ تفرض الضرائب بقدر يكفي لاقامة هذه المشاريع على الوجه الذي يزيل الضرر.

الشراء منها ولا يحصل الاستيراد طبيعيا بشكل تجاري من غير حاجة لأن تمنعه الدولة. وأما الصناعات التي تحتم السياسة الاقتصادية ملكية الدولة لها فإنها لا تحتم وجوب ملكيتها ولكنها تمنع الأفراد من ملكيتها، فصناعة استخراج الحديد هي من الصناعات التي تملكها الدولة، ولكن ليس معنى ملكيتها، أن تشتري الدولة مصانع لاستخراج الحديد، بل معناه أن هذه المصانع لا يملكها الأفراد، أما الدولة فتملكها حين تجد إمكانية لملكها، وحسب السياسة الاقتصادية هذه لا تُنشىء الدولة مصانع مما هو من ملكيتها إلا ما لا بد منه لإيجاد مصانع الآلات. فمثلاً توجد في البلاد منابع نفط، وتوجد فيها مناجم حديد، فإن الاشتغال بها عن إيجاد مصانع الآلات تعويق ومخالف للثورة الصناعية، فيجب أن يُشترى الفحم الحجري والنفط من الغير، وأن يُشترى الحديد الخام من الغير لتوجد مصانع الآلات أولاً، ومنها توجد مصانع استخراج النفط ومصانع استخراج الحديد. غير أن هذا لا يعني أن ما عندنا من مصانع استخراج النفط ومصانع تصفيته ومصانع استخراج غيره من المعادن ومصانع استخراج البوتاس وما شاكل ذلك يجب أن يوقف عن العمل حتى نصنع نحن الآلات، وإنما يعني أن البلد الذي ليس فيه آبار نفط تُسْتَخْرج بالفعل، وآبار النفط التي لم يستخرج منها بعد، والمعادن التي لم تستخرج بالفعل بعد، لا نشتري لها آلات للاستخراج، بل ننتظر إلى أن نصنع نحن الآلات، وحينئذ نقوم باستخراج المعادن وبسائر الصناعات بآلاتنا التي صنعناها نحن. أما البلد الذي فيه آبار نفط تستخرج بالفعل أو فيه معادن تستخرج بالفعل، أو صناعات غير ذلك، فلا بد من الاستمرار فيه في استخراج النفط وسائر المعادن، ولا بد من الاستمرار في جميع الصناعات القائمة بالفعل في البلاد، ولكن دون التوسع في ذلك ودون إنشاء جديد إلى أن نقوم نحن بصناعة الآلات.

إن ما نريد أن نقوله ونلفت أنظار المسلمين إليه وبشكل خاص انظار من هم في حقل الاقتصاد ومن بيدهم أمر التخطيط الاقتصادي، إن الواقع الذي تعيشه البلاد يحتم عليهم القيام بالثورة الصناعية في الحال، فالانفصال عن الغرب لا يتم ولا يطمئن المرء إليه إلا إذا حصل الاستغناء عن الغرب، وما دمنا في حاجة لاستيراد الآلات والمصانع منه فإنه ستظل لدى الغرب الفرص لإعادة ربطنا به، بل لإعادة نفوذه وسيطرته. لذلك كان القيام بالثورة الصناعية أمراً حتمياً. وهذا يعني المبادرة إلى إقامة صناعة الآلات راساً وبدون تدريج بل بشكل انقلابي حتى يكون العمل ثورة صناعية صحيحة. ﴿**والله غالب على أمره ولكن أكثر الناس لا يعلمون**﴾. □

التواضع وخفض الجناح للمؤمنين

الحمد لله الواحد القهار، العزيز الغفار، مكور الليل والنهار، تذكرة لأولى القلوب والأبصار، نستهديه، ونتوب اليه، وأشهد ان لا اله الا الله، البر الكريم الرؤوف الرحيم، وأشهد أن سيدنا محمداً عبده ورسوله، والداعي الى دين قويم، صلوات الله وسلامه عليه وعلى سائر النبيين وسائر الصالحين والحمد لله رب العالمين.

اخوتي واخواتي المسلمين والمسلمات يسرني ان أبدأ كلامي عن صفة من صفات المؤمنين «**التواضع**» الذي نجده عند أناس قليلين، فعلى الانسان ان لا يكون في قلبه تكبر لقول رسول الله ﷺ «**لا يدخل الجنة من كان في قلبه ذرة من كبر**» ان الامة التي يكون في قلبها تكبر سيعاقبها الله لأن التكبر من أقبح الصفات في الانسان. وأيضاً ان نرفق بكل مخلوق كان وان نرفق ببعضنا البعض لقول الله تعالى: ﴿**واخفض جناحك لمن اتبعك من المؤمنين**﴾.

المقصود في هذه الآية الكريمة ﴿**واخفض جناحك**﴾ أي الن جانبك من الرفق واللطف وقال تعالى: ﴿**ونادى أصحاب الأعراف رجالاً يعرفون بسيماهم، قالوا ما أغنى عنكم جمعكم وما كنتم تستكبرون * أهؤلاء الذين اقسمتم لا ينالهم الله برحمة ادخلوا الجنة لا خوف عليكم ولا انتم تحزنون**﴾.

وقال رسول الله ﷺ:

«**ان الله اوصى الى ان تواضعوا حتى لا يفخر احد على احد ولا يبغي احدٌ على احد**».

وقال تعالى:

﴿**ولا تمشي في الأرض مرحاً، ان الله لا يحب كل مختال فخور**﴾. في هذه الآية الكريمة: يخاطب الله تعالى الانسان الذي يمشي مشية تكبر ﴿**ولا تصعّر خدك للناس**﴾.

فيجب علينا ان نتواضع كما كان يفعل النبي ﷺ **عندما مر على صِبْيان فسلم عليهم**.

وعن أبي هريرة رضي الله عنه ان النبي ﷺ قال: «**ما نقصت صدقةٌ من مال، وما زاد الله عبداً بعفو الا عزا وما تواضع احدٌ لله الا رفعه الله**».

ويقول الله عز وجل في الحديث القدسي: «**العز ازاري والكبرياء ردائي، فمن ينازعني في واحد منهما فقد عذبته**».

وعن سلمة بن الأكوع رضي الله عنه: ان رجلاً أكل عند رسول الله ﷺ بشماله فقال: «**كُلْ بيمينك**» قال: لا أستطيع، قال: «**لا استطعت**» ما منعه الا الكِبر. قال: فما رفعها الى فيه وقال رسول الله ﷺ «**لا ينظر الله يوم القيامة الى من جر إزاره بطراً** (تكبراً)».

نسأل الله سبحانه وتعالى ان يطهر قلوبنا ويملأها حباً له، وخشية منه، وتصديقاً به وعملاً بكتابه. والحمد لله رب العالمين.

اختكم في الاسلام — آمنة سليمان ـ البقاع

روى البخاري أن أنس بن مالك رضي الله عنه قال: غاب عمي أنس بن النضر رضي الله عنه عن قتال بدر، فقال: يا رسول الله : غبت عن أول قتال قاتلت المشركين، لئن أشهدني الله قتال المشركين ليرين الله ما أصنع، فلما كان يوم أُحد وانكشف المسلمون، قال: اللهم إني اعتذر إليك مما صنع هؤلاء، يعني المشركين. ثم تقدم فاستقبله سعد بن معاذ رضي الله عنه، فقال يا سعد بن معاذ الجنة ورب النضر، إني أجد ريحها دون أحد، قال سعد: فما استطعت يا رسول الله أن أصنع ما صنع. قال أنس بن مالك: فوجدنا به بضعاً وثمانين ضربة بالسيف أو طعنة برمح، أو رمية بسهم، ووجدناه قد قتل، وقد مثّل به المشركون، فما عرفه أحد إلا أخته ببنانه.

«وجهة نظر في الأدب»

كَثُرت التعاريفُ والعباراتُ التي تُظهرُ وتُبيّنُ مدلولات كلمة «الأدب»، وفي هذه الكلمات القليلة سأتجاوزُ مقولة الكثيرين من الكُتّاب والتي فحواها «أنه لا يمكنُ أن نضع تعريفاً يحصرُ الأدبَ بين جنباته»...

سأتجاوزها إلى دراسة مبسطة للبدايات التي ينطلق منها الكاتب حين يود الكتابة في أي لون من ألوان الأدب المتعددة. فبصرف النظر عن كون النص الأدبي مسرحية أو قصة قصيرة أو رواية أو قصيدة شعرية فإنه ينطلق راسماً آثاره ومحدداً غايته إثر أنفعال الم بالكاتب تجاه حدثٍ عصف في محيطه القريب أو البعيد فجعله يقرر ذلك الحدث ويدعو له بالديمومة المبنية على أسس معينة حتى تتحقق غاية الكاتب التي هي في حقيقة الأمر غاية فئة من الناس قد انطلق قلمه معبراً عما يعتمل في صدرها من مشاعر وفي ذهنها من أفكار. وبالمقابل ربما يكون نتاج الكاتب ناقداً لواقع ما وفي نفس الوقت يكون ذلك النقد وجهة نظر لجمهرة من الناس قد مثل الكاتب بلون عطائه الأدبي توظيفاً لها في السبيل الصحيحة وقد حفظها نبراساً يشع معالم واضحة إذا كان يُبتغى تغيير واقع فاسد.

وفي كلتي الحالتين نلاحظ أن النتاج الأدبي له غاية تتجاوز جمال الألفاظ وحماسة الأشعار الصاخبة وهيكلية الفن الروائي والمواقف المسرحية المضحك منها والمحزن..، تتجاوز كل ذلك إلى تبني ذلك الموقف الذي له حيثياته والذي يرمز إلى وجهة نظر متبناة في الحياة، لأن معنى أن أثور على واقع فاسد، هو وجود تصور لواقع صحيح اسعى لأن أجعل منه حقيقةً ملموسة من خلال هدم الواقع الفاسد وبروز الواقع الصحيح في كل الأنظمة والتشريعات وفي كل الأصول والفروع وبالتالي في كل الافعال والممارسات.

وحقيقة الحال أننا لو تناولنا أي نموذج من النماذج الأدبية لأي كاتب كان على وجه البسيطة لأمكننا أن نصنف عطاءه الأدبي في إحدى خانات ثلاث، فمفاهيم الناس وافكارهم عن الحياة تتأصل في افعالهم وممارساتهم، والنتاج الأدبي لا بد وأنه فعلٌ واقعه انه نشرٌ لافكار ومفاهيم متبناة في الحياة من خلال حدث قد وقع أو آخر متخيل وممكن الوقوع، وعليه نرى أن الكاتب الشيوعي يمكنك أن تدرك واقعه الفكري ووجهة نظره في الحياة بمجرد تناولك بالقراءة لأحد أعماله الأدبية وإن لم يكن بحوزتك معلومات سابقة عن منهج تفكيره ككاتب... وكذلك شأن الكاتب الرأسمالي الذي يروج لافكاره ومفاهيمه عن الحياة والمنبثقة اصلاً عن المبدأ الرأسمالي فإنها تبدو جلية واضحة من خلال نماذجه الأدبية، وبالمقابل تكاد تنعدم الأعمال الأدبية التي تعبر بصراحة وبجدية عن وجهة النظر الاسلامية في الحياة وبالتالي عن افكار ومفاهيم المبدأ الإسلامي ولعل ذلك عائدٌ لغياب الإسلام عن مركز السلطة في بلاد المسلمين، ذلك الغياب الذي سبق بالغزو الثقافي والحضاري الغربي لبلاد المسلمين منذ أواسط القرن التاسع عشر وحتى يومنا هذا والذي اضحت خطورته ذات حدين، لأن الغزو قد اصبح غزوين، غزواً حضارياً غربياً أساسه المبدأ الرأسمالي وغزواً آخر شرقياً أساسه المبدأ الشيوعي.

وخلاصة القول أن حقيقة الأدب كما أراها... «أنه تعبيرٌ جميلٌ له قوالب خاصة به تشدُّ القارىء إليها، وجوهره يزخر بآراء ومواقف هي غايةٌ في التجانس مع وجهة النظر المتبناة في الحياة، ولا بد له في المحصلة من أن يعبر بأليته الفنية عن دعوة للمبدأ الذي يحمله ويعتنقه صاحبه وإلا يكون عندها العمل الادبي خالياً من الجدية الحقيقية ومن كونه عملاً هادفاً له مبتغاه.

بقلم: سعيد رضا الخطيب
طرابلس ـ لبنان

«ما من ليلة يهدى إليَّ فيها عروس أنا لها محب، أو أبشر فيه بغلام أحب إليّ من ليلة شديدة البرد، كثيرة الجليد في سرية أصبّح فيها العدو»

خالد بن الوليد
رضي الله عنه

«ما أدري من أي يومين أفر، يوم أراد الله أن يُهدي لي فيه شهادة، أو من يوم أراد أن يُهدي لي فيه كرامة».

خالد بن الوليد
رضي الله عنه

السلطة السياسية في الفكر السياسي الغربي والاسلامي (٢)

بحث مقارن

تمهيد:

موضوع السلطة السياسية موضوع طويل الذيول، متشعب الأنحاء، ولا سيما إذا اديرت مسائله حول المقارنة بين الفكر السياسي الغَرْبي، والفكر السياسي الإسلامي.. ولمّا كان المطلوب إنما هو بحث صغير في حدود عشرين صفحة فقط، لإعطاء صورة موجزة عن هذا الموضوع، تعكس بالتالي صورة عن كاتب هذا البحث في مدى قدرته على الخوض في خِضَم مسائله، والغَوْص في مراجعه ومصادره.. لذلك، سألتزم حدود المطلوب وساقتصر على معالجة ست نقاط فقط من هذا الموضوع الكبير.. أراها وافية بالغرض إن شاء الله تعالى.

ولن تكون معالجتي لهذه النقاط الست معالجة تامة وشاملة لأنني لو قصدت إلى التمام والشمول في هذا البحث لكانت نقطةٌ واحدةٌ منها تحتاج إلى عشراتِ الصفحاتِ وربما كتابٍ كاملٍ برأسه ويكون ذلك خروجاً عن المطلوب.

(ملاحظة: لقد أثبت الكاتب جميع المراجع التي اعتمد عليها ولكن «الوعي» حذفتها لضيق المكان).

رابعاً ـ طبيعة السلطة السياسية.

ونقصد في هذه النقطة إثارة موضوع (السلطة الدينية او الروحية) و (السلطة الدنيوية).. وهل هما منسدمجتان، أم مستقلتان، أم تخضع إحداهما للأخرى... وما كنا لنثير هذه النقطة لولا أن التاريخ الغربي المسيحي قد وجد فيه الموضوع، ولولا أنه وجد في الفكر السياسي الإسلامي عند الشيعة ما يشبه ذلك.

وخلاصة ذلك في التاريخ المسيحي:

إن السلطة السياسية قبل المسيح عليه السلام كانت تجمع بين الأغراض الدينية والدنيوية، وتتركز في يد واحدة، ولما جاء المسيح عليه السلام حدث مفهوم جديد في السياسة، وهو التفرقة بين (السلطة الروحية) التي ترعي شئون الدين والأخلاق، وعلاقة الانسان بالخالق، وما وراء الطبيعة وبين (السلطة الزمنية) التي ترعى شئون الأمور الدنيوية، وقد فهمت هذه التفرقة من قول المسيح عليه السلام «اعط ما لقيصر لقيصر وما لله لله» كما نسب إليه...

وعلى مر التاريخ المسيحي إلى مطلع العصر الحديث كان يدور الصراع بين السلطتين كل منهما تريد إخضاع الأخرى تحت سيطرتها... فقد مرت فترات من تاريخ المسيحية كان فيها (البابا) يجمع بين السلطتين الزمنية والروحية وفي فترات اخرى كانت السلطة الزمنية فيها خاضعة للسلطة الروحية، وأن استقلت عنها عضوياً، فكان البابا هو الذي يتوج الملوك أصحاب السلطة السياسية وهم سجد بين يديه، وظل أباء الكنيسة حتى القرن ١٣/ م يعتبرون السلطة الزمنية وكأنها فرعٌ من السلطة الروحية تنتقل إلى الملوك بالوكالة فالملوك والأباطرة يستمدون سلطانهم من سيد الكنيسة من البابا مثلما يستمد القمر ضياءه من الشمس... وحدث بعد ذلك أن تمرد الملك (فيليب الجميل) ملك فرنسا في القرن ١٤/ م على السلطة الروحية الكنسية حين هدده البابا بخلعه عن العرش فقال الملك (إننا جميعاً نخضع لإرادة الله، ولا نهاب تهديد البشر، فقبل أن توجد الكنيسة كانت الملكية في فرنسا، وكانت سيادتها المطلقة، فكل ما يتعلق بالسلطة الزمنية إنما هو من شئون الملك وحده، وليس للإنسان حق منازعته فيه).. وانتصر (الملك فيليب) حين دعا ١٣٠٢ م إلى إجتماع جرى فيه تقرير «أن الملك وأسلافه إنما تلقوا السلطان من الله وحده».

.. ثم جاء أصحاب الفكر السياسي الغربي الحديث ودعوا لإخضاع السلطة الروحية للسلطة الزمنية يقول هوبز «أعط لقيصر ما يأمر به القيصر، واعط الله ما يأمر به القيصر أيضاً!»

هذه خلاصة سريعة عن السلطة المزدوجة في تاريخ الغرب المسيحي، وما نشب بين السلطتين الروحية والزمنية من صراع، وخضوع إحداهما للأخرى فهل في الفكر السياسي الإسلامي ما يمت بصلة إلى ازدواج في السلطة أي: وجود سلطة دينية وسلطة دنيوية.. وحدوث صراع بينهما على الانفراد بالسلطة.. أو بإخضاع إحداهما للأخرى..؟

إن معالجة هذه النقطة عند المسلمين تكون في جانبين:

- الجانب الفكري أو الفقهي.. - والجانب التاريخي.

أما في الجانب الفكري او الفقهي، فإنه لا وجود لسلطة ذات طبيعة دينية فقط، او ذات طبيعة دنيوية فقط. كما لا وجود لسلطيتن مستقلتين، إحداهما للدين، والأخرى للدنيا، سواء اكانتا مستقلتين إحداهما عن الأخرى، أو كانت إحداهما خاضعة للأخرى.. بل جاء الاسلام بسلطة سياسية واحدة ترعى شئون الدين والدنيا معاً. كما سبق في تعريف الخلافة للماوردي بأنها: «موضوعة لخلافة النبوة في حراسة الدين وسياسة الدنيا» وكما في تعريف الجويني «الإمامة: رياسة تامة في مهمات الدين والدنيا».

فهذه السلطة - سلطة الإمامة - رياسة تامة - أي: لا ناقصة - لانها لو كانت في شئون الدين فقط او شئون الدنيا فقط لكانت سلطةً ورياسةً ناقصةً ولكنها تامة في مهمات الدين والدنيا.

هذا ما يتعلق في الجانب الفقهي الفكري.

أما في الواقع التاريخي:

فإنه حصل في العصر العباسي على عهد الخليفة الراضي (٣٢٢ - ٣٢٩ هـ) أن احدث هذا الخليفة منصب أو سلطة (إمرة الأمراء) وهذا المنصب هو «تفويض أمور الخلافة كلها إلى امير الأمراء».

ولم يبق للخليفة إلا المظاهر الدينية فقط، وبهذا نرى وجود شبه سلطتين - سلطة دينية بقيت للخليفة، وسلطة دنيوية يتولاها «أمير الأمراء» ثم جاءت عهود سمي فيها «أمير الأمراء» بـ «السلطان» وكان هذا المنصب يتولاه صاحبه إما بتعيين الخليفة، او بالاغتصاب، ثم يأتي التقليد من الخليفة على رغمه.. ثم جاء عهد العثمانيين فعادت الأمور إلى نصابها في وحدة السلطة الدينية والدنيوية.. وفي أواخر عهد الدولة العثمانية عهد (مصطفى كمال اتاتورك) عمد أولاً إلى فصل «السلطنة» عن «الخلافة» وعلى اثر ذلك هرب الخليفة «وحيد الدين» من استانبول وعين ابن أخيه «عبد المجيد» خليفة للمسلمين.. مجرداً من كل سلطان. وبذلك وجد في التاريخ الإسلامي - سلطة دينية يمثلها الخليفة ولا سلطان له على الناس.. وسلطه دنيوية أو (دولة) يتحكم فيها/ مصطفى كمال/.

هذا والجدير بالذكر أن ما صنعه (مصطفى كمال) اجتمعت لأجله «لجنة الشؤون الخارجية» في الدولة العثمانية، وكانت مؤلفة من عدد من المحامين والعلماء، فقضت ساعات طويلة في بحث مسألة «فصل السلطنة عن الخلافة» واستشهد أعضاؤها في بحثهم بنصوص القرآن والسنة ومئات الأمثلة من تاريخ الخلفاء، سواء في بغداد أو القاهرة، وكان قرار اللجنة بالإجماع ضد ما أراد (مصطفى كمال) أن يسير فيه..

ولكن الأمور سارت بعد ذلك من سيىء إلى أسوأ حتى ألغيت الخلافة سنة ١٩٢٤ م .. واخفقت محاولات علماء مصر وعلماء الهند الذين توافدوا على تركيا في ثني (مصطفى كمال) عن قراره في إلغاء الخلافة.

هذا، وقبل أن نختم الكلام عن هذه النقطة نحب أن نورد ملاحظتين:

١ - ان مفهوم السلطة الدينية أو الروحية، له في المسيحية مدلول خاص لا نظير له في الفكر الإسلامي.. حتى على الرأي الذي يقول بوجود «سلطة دينية» منفصلة عن السلطة الدنيوية في بعض فترات التاريخ الإسلامي.. وذلك أن مفهوم «السلطة الدينية أو الروحية» في المسيحية يعني:

إن البابا رأس الكنيسة الكاثوليكية: هو شخص مقدس ويملك:

- غفران الذنوب.
- وطرد المذنبين من الملكوت.
- ويتلقى اعتراف المذنبين.
- ويمنح البركات.

فهذه الاختصاصات الروحية لصاحب السلطة، لا وجود لها في التاريخ الإسلامي كله، بل هي أمور يختص بها الله وحده - كما هو مقرر في العقائد الإسلامية -

٢ - نعم، يوجد عند الشيعة فكرة تقديس الإمام، وانه معصوم، كما سبق تقريره، وانه تبقى له على المسلمين سلطة دينية، وإن كان مبعداً عن السلطة السياسية - كما يقرر الشيعة -. وهكذا كانت الحال على عهد الخلفاء إلى آخر إمام اختفى في السرداب كما يقولون، وكما يفهم من القول السابق «.. إن الدنيا كلها للإمام على جهة الملك، وإنه أولى بها من الذين في أيديهم.

خامساً ـ ما دور السلطة السياسية في التشريع، وسن القوانين.. في الفكر السياسي الغربي، ثم الفكر السياسي الإسلامي؟

... لقد مضت حقبة في التاريخ الغربي كانت فيها سلطة التشريع محصورةً بيد الملوك، باعتبارهم أصحاب السيادة أو أصحاب حقٍ إلهي في الملك.

يقول لويس ١٥ (ملك فرنسا) «.. فسلطة عمل القوانين هي من اختصاصنا وحدنا، لا يشاركنا في ذلك أحد، ولا نخضع في عملنا لأحد».

.. وفي بداية عصر النهضة الأوربية بدأت فكرة (الحق الإلهي) تتلاشى تحت معاول الفكر السياسي الجديد، وانتقلت السيادة إلى الشعوب. ثم كان من الفلاسفة من قال بإعطاء الشعوب هذه السيادة إلى المَلِك بشكل مطلق كما هو رأي (هوبز) ومنهم من قال بإعطاء الشعوب هذه السيادة إلى المَلِك ولكن بشكل مُقيَّد كما هو رأي (لوك). ومنهم من قال ببقاء السيادة في يد الشعوب، وليس من طبيعة السيادة التنازل عنها كما هو رأي (روسو).

ولما كانت (السلطة التشريعية) هي من حق صاحب السيادة فقد صار التشريع من حق المَلِك عند (هوبز) كما قال «للمَلِك حقُّ الطاعة المطلقة، فتُوكَلُ له القوة التشريعية، وله أن يسن القوانين التي يراها ضرورية لتنظيم المجتمع».

ـ وأما (لوك) فإنه قال بالسلطات الثلاث:
١ ـ السلطة التشريعية. ٢ ـ السلطة التنفيذية.
٣ ـ السلطة الفيدرالية. (أي: سلطة إتمام المعاهدات)، ثم رجع، وقال بأن (السلطة الفيدرالية) لا داعي لفصلها عن السلطة التنفيذية، لكن يجل فصل (التشريعية) عن (التنفيذية) و (السلطة التشريعية) تَنْعَقِد انعقاداً مؤقتاً بحيث تضع القوانين، ثم يَنْفَض انعقادها، أما (السلطة التنفيذية)، فإنها يجب أن تكون دائمة الانعقاد وتعمل على تنفيذ القوانين، ويجب فَصْل هاتين السلطتَين بعضهما عن بعض بحيث يكون لكل منهما أشخاص مختلفون، وإذا حدث أن انحرفت السلطة التشريعية أو السلطة التنفيذية، فإنَّ للشعب حقَّ المقاومة وتقويمَ الانحراف.

.. ثم جاء (مونتسكيو).. ففَصَّل الحديث عن السلطات الثلاث وقسمها إلى: تشريعية، وتنفيذية، وقضائية، وأوجب الفصل بينها.

ـ وأما بالنسبة لـ / روسو / فإن السيادة عنده للشعب، ولا تقبل السيادة التنازل عنها، ولذلك فالشعب كله هو الذي يضع القوانين.. ولهذا صَنَّفَه علماء السياسة بأنه من القائلين بالديمقراطية المباشرة، كما كان الحال في (أثينا) قديماً، وكما هي الحال في بعض الولايات الصغيرة في سويسرا في العصر الحديث، وأما (السلطة التنفيذية) عند / روسو / فإنها للشعب أيضاً، ولكن لَمَّا لم يكن من الممكن لكل الشعب أن يقوم بالتنفيذ.. لذلك فإنه يُعَيِّن حكومةً تقوم بهذه المهمة وهي بمثابة موظفين أو خدمٍ لدى الشعب يُغَيِّرُهم متى أراد.

هذا باختصار ما عند الغَرْب.
فماذا عند المسلمين؟
لقد كان الرسول ﷺ يجمع بيده كل السلطات.

١ ـ السلطة التشريعية باعتباره مُبَلِّغاً عن الله، فالمُشَرِّع الحقيقي هو الله تعالى.

٢ ـ السلطة التنفيذية. ٣ ـ السلطة القضائية.

ولكنه كان يبعث إلى الأقطار الإسلامية بمهمة الحكم أو القضاء، فقد بعث معاذاً إلى اليمن كما في الحديث المشهور «**كيف تحكم إذا عرض لك قضاء؟ قلت: أحكم بكتاب الله.. الخ**».

.. والذي أراه في تصوير العلاقة بين (السلطة التشريعية) و (السلطة التنفيذية) و (القضائية) أن (السلطة التشريعية) في قواعدها العامة التي لا تخضع للاجتهاد، هي مفصولةٌ فصلاً تاماً عن السلطة التنفيذية والقضائية.. فلا تَمْلِك هذه السلطة أن تُغَيِّر في تلك القواعد العامة، ولا أن تُبَدِّل فيها، لأن التشريع انما هو لله عز وجل وحده.

اما في الأمور الاجتهادية.. فباعتبار الخليفة ـ وهو رئيس السلطة التنفيذية ـ هو الراعي المسؤول عن رعيته، وهو ولي الأمر الذي أوجب الله طاعته، فانه وحده صاحب الصلاحية في تبني الأحكام حين يحصل الاختلاف في الاجتهاد. وأمر الأمام يرفع الخلاف. نعم هو يستشير أهل العلم ويتداول الأمور الفقهية الخلافية معهم، ولكن في النهاية هو الذي يحدد.

وأما ما يتعلق بالفصل بين (السلطة التنفيذية) و (السلطة القضائية) فإن الإسلام لا يجعل السلطة القضائية منفصلةً عن السلطة التنفيذية، فكثيراً ما كان القاضي يجمع إلى سلطته في القضاء وظائف أخرى تنفيذية، كقيادة الجيش مثلاً.. وعلى كل حال فإنني ارى أن فصل السلطة التنفيذية عن السلطة القضائية هو من الأمور التي تترك أمر البَتِّ فيها لصاحب السلطة، فإن رَأى الفَصْلَ بينهما هو الطريق لضمان سلامة القضاء فَصَل.. وإن رَأى أنَّ جَمْعَهُما في هيئة واحدة أسرع في تنفيذ الأحكام جَمَع..

مقارنة:

لقد تحدث الماوردي عن واجبات السلطة السياسية (الخليفة) فحصرها في عشر مسائل، ولكنه لم يفرق بين الواجبات ذات الطبيعة الدينية، عن الواجبات غير الدينية.. وذلك تبعاً للمفهوم الإسلامي في عدم التمييز بين الأمور الدينية والدنيوية.. في الرعاية والتدبير.. وسنحاول هنا تلخيص هذه الواجبات مميزين بين الواجبات الدينية وغير الدينية بقصد التوضيح فقط.

أ ـ الواجبات الدينية للخليفة باعتباره صاحب السلطة السياسية.

١ ـ حفظ الدين بنشر العلم، ومحاربة البدع.
٢ ـ الجهاد في سبيل الله.
٣ ـ جباية الفيء والصدقات.
٤ ـ القيام على شعائر الدين كالصلاة والصيام والحج.

ب ـ الواجبات السياسية للخليفة باعتباره صاحب السلطة السياسية.

١ ـ الاشراف على إقامة العدل بين الناس، وذلك بتنفيذ الأحكام بين المتنازعين، وإقامة الحدود.
٢ ـ المحافظة على الأمن والنظام العام في الدولة.
٣ ـ الدفاع عن الدولة في مواجهة الأعداء الخارجيين.
٤ ـ الادارة المالية للدولة.
٥ ـ تعيين الموظفين في ذوي القوة والكفاية والأمانة.
٦ ـ اشراف الخليفة بنفسه على الأمور العامة، ولا يعول على التفويض (تشاغلاً بلذة أو عبادة، فقد يخون الأمين، ويغش الناصح).

هذا، وقد استدرك (الشيخ محمد رشيد رضا) على الماوردي بأنه اغفل واجب (الشورى) على الحاكم قال: (وأهم ما يجب على الإمام المشاورة في كل ما لا نص فيه عن الله ورسوله، ولا إجماع صحيحاً يحتج به...)

ولكن الواقع أن «الماوردي» وإن لم يذكر (الشورى) في كتابه الأحكام السلطانية ضمن واجبات الخليفة، ولكنه ذكر هذا الواجب في كتبه الأخرى.. يقول الماوردي: (إن على الملك (الحاكم) مشاورة أهل الرأي، والفضل، والعلم، والعقل، والدين، والأمانة، والعفة، والتجربة.. يقول الله سبحانه وتعالى لنبيه ﴿**وشاورهم في الأمر**﴾ ومدح اقواماً بذلك فقال ﴿**وأمرهم شورى بينهم**﴾...

«اعلم أن من الحزم لكل ذي لب الا يبرم أمراً إلا بمشورة ذي الرأي الناصح... وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: «**المشورة حصن الندامة، وأمان من الملامة**».. وقال عمر بن الخطاب رضي الله عنه: الرجال ثلاثة: رجل ترِدُ عليه الأمور فيسددها برأيه، ورجل يشاور فيما أشكل عليه، وينزل حيث أمره أهل الرأي، ورجل حائر بائر لا يأتمر رشداً، ولا يطيع مرشداً).

هذا...

وإذا انحرف صاحب السلطة السياسية (الخليفة) عن هذه الواجبات فما هو الموقف الإسلامي في هذا الموضوع؟

إننا نستطيع تلخيص الجواب عن هذا السؤال ببيان نقطتين:

أ ـ وجوب عزل الخليفة إذا اختل شرط من شروط إنعقاد الخلافة له، كأن ارتد، أو فسق فسقاً ظاهراً، أو جُنّ.. أو عجز عن أعباء الدولة، أو استبد به أناس يتصرفون في الدولة رغماً عنه.

ب ـ مسألة (السيف أو المنابذة بالسيف) أي: استخدام القوة المسلحة طريقةً لعزل الحاكم الفاسق أو الجائر... وفي هذه المسألة مواقف كل من:

١ ـ المعتزلة، والزيدية، والخوارج.
٢ ـ والشيعة غير الزيدية.
٣ ـ وأهل السنة وأصحاب الحديث.

أما بالنسبة لمسائل النقطة الأولى:

ـ فالارتداد: موجب للعزل لأن المرتد صار كافراً.. والله يقول ﴿**ولن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلاً**﴾.

ـ والفسق الظاهر: إخلال بالعدالة، والعدالة شرط في قبول شهادة الشاهد، واشتراطها في (الحاكم) من باب أولى.

ـ والجنون: لأن المجنون صار غير مكلف، ولا يملك أن يدير شئون نفسه، فكيف يدير شئون غيره.

ـ والعجز عن إدارة شئون الدولة: لأن العاجز فاقد للشرط الذي بني (عقد الخلافة) على أساسه وهو: رعاية شئون الدولة بالعمل بكتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم.

والاستبداد الواقع على الخليفة بحيث يتصرف المستبد رغماً عنه.

.. هذا ومن المعروف أن مسئولية العزل عن السلطة تقع على عاتق الهيئة التي اعطت هذه السلطة.. وهي هيئة (أهل الحل والعقد ـ أو أهل الاختيار ـ أو أهل الشورى).

ومن المعروف كذلك أن في بعض هذه المسائل اجتهادات مختلفة ليس في هذا البحث القصير مجال لعرضها ومناقشتها..

أما بالنسبة للنقطة الثانية وهي (مسألة المنابذة بالسيف).

١ ـ المعتزلة: أوجبوا الخروج على أئمة الجور، واستخدام السيف في عزل الإمام والثورة عليه، واشترط أبو بكر الأصم أن يكون الخروج مع إمام عادل قد عقد الثوار له البيعة لكي يقودهم إلى الخروج.

ـ والزيدية: قالوا بمثل قول المعتزلة، واشترطوا في الثوار أن يبلغ عددهم عدد أهل بدر ثلاثمائة وبضعة عشر ثائراً.

ـ والخوارج: يرون كذلك «إزالة ائمة الجور. ومنعهم ان يكونوا ائمة بأي شيء قدروا عليه بالسيف أو بغير السيف».

هذا ومستند القائلين باستخدام السيف هو عموم الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ولا طاعة لمخلوق في معصية الخالق، ومن قتل دون ماله أو دينه، أو مظلمته فهو شهيد.

٢ ـ وأما الشيعة غير الزيدية:

فإنهم يرفضون استخدام السيف، بل والخروج أصلاً إلا مع إمامهم الغائب المنتظر عندما يظهر..

وأما ثورة (إيران) المعاصرة، واستخدام (السيف) فيها.. فهي إحياء لفكرة (ولاية الفقيه) التي يقول بها بعض علماء الشيعة وتعني هذه الفكرة أنه في زمن غيبة الإمام المنتظر فإن الذي يلي شئون الناس هو أعلمهم، وقد جاء في وصفه «أنه فاضل، عالم بالأحكام والقوانين، وعادل في إنفاذها، لا تأخذه في الله لومة لائم، ويجب على الناس ان يسمعوا له، ويطيعوا. والولاية تعني: حكومة الناس وإدارة الدولة، وتنفيذ احكام الشرع».

... هذا، ويبدو ان القوى المتصرفة في العالم الإسلامي من وراء ستار .. أو بدون ستار.. لها أثر فعال في التغييرات التي نراها على الساحة الإسلامية.

٣ ـ وأما أهل السنة واصحاب الحديث فقد أنكروا الخروج بالسيف على أئمة الجَوْر ما لم يظهر الكفر البواح كما ورد في الحديث «... **وأن لا ننازع الأمر اهله إلا أن تروا كفراً بواحاً عندكم من الله فيه برهان**».

جاء في (الروضة الندية) لصديق بن حسن القنوجي البخاري:

«وقد ذهب إلى ما ذكرناه ـ أي عدم جواز الخروج على الأئمة بالسيف إلا في حال الكفر البواح ـ جمهور اهل العلم، وذهب بعض أهل العلم إلى جواز الخروج على الظلمة، أو وجوبه تمسكاً بأحاديث الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وهي أعم مطلقاً من أحاديث الباب، ولا تعارض بين عام وخاص، ويحمل ما وقع من جماعة من افاضل السلف على اجتهاد منهم...».

خاتمة البحث:

هذه خلاصةٌ جِدُّ مختصرة حول مسائل محدودة من موضوع:

(السلطة السياسية)

وقد كان الكلام عنها أشبه باستعراض الآراء ـ بل بعض الآراء ـ منه بالمناقشة والتحليل والابتكار.. نظراً لضيق مجال القول في بحث طلب فيه أن يكون قصيراً.. على أننا ـ إن شاء الله ـ سوف نوفي كل مسائل الموضوع حقها من التقصي واستقراء ما قيل سواء في الفكر الإسلامي أو الفكر الغربي، ثم نتبع كل مسألة من المسائل بالتحليل والترجيح والاقتراح...□

(انتهى)

كتاب «الشهر»

الكتاب : الخلاف واختلاف الناس

المؤلف : محمد الشويكي

الناشر : مؤسسة القادسية الاسلامية (القدس ـ الرام)

الطبعة الأولى (١٤٠٨ هـ ـ ١٩٨٨ م)

٢٣٠ صفحة من القطع الوسط.

جاء في الإهداء: (الى كل من جعل هواه تبعاً لما جاء به محمد ﷺ الى كل من جعل غايته في الحياة نيل رضوان الله سبحانه. الى كل من يعمل على توحيد الأمة الإسلامية. الى كل العاملين لنهضة المسلمين).

وجاء في مقدمة المؤلف: (ان الذي حملني على الكتابة في هذا الموضوع هو الاختلاف الدائر بين أفراد الأمة الاسلامية بشكل عام، وبين الجماعات الاسلامية بشكل خاص. وقد تناولت بعض المسائل التي تثار هنا وهناك... وهذه المسائل هي. **اولاً**: الاختلاف، وهو على أربعة فصول، الأول منها: اختلاف الكفار في دينهم. **ثانيها**: اختلاف المسلمين مع الكفار. **ثالثها**: اختلاف المسلمين فيما بينهم «وهذا هو المهم» مع ذكر اسبابه وموضعه. رابعها: التبني والتقليد.

ثانياً: مسألة في المصافحة. **ثالثاً**: مسألة في اللحية. **رابعاً**: مسألة في الغناء. **خامساً**: مسألة في النظر الى صورة العورة. **سادساً**: مسألة في عذاب القبر. **سابعاً**: مسألة في تعدد الأحزاب وتسميتها. **ثامناً**: مسألة في الاستعانة بالكفار ويتفرع عنها: تكفير الحاكم وطلب النصرة والموالاة وعقد الأحلاف. **تاسعاً**: مسألة في التدرج في تطبيق الأحكام الشرعية. **عاشراً**: مسألة في الجهاد، ويتفرع عنه: الجهاد الأكبر والأصغر، والجهاد الدفاعي والهجومي. **احد عشر**: خاتمة الكتاب).

ومن المعروف أن (عمر بن الخطاب) رضي الله عنه أول من فصل مهمة القضاء عن غيرها من المهام والوظائف، فجعل أبا الدرداء قاضياً في المدينة، وشريحاً لقضاء الكوفة، وأبا موسى لقضاء البصرة، وعثمان بن قيس لقضاء مصر ولم يجمع لهم إلى القضاء مهمة أخرى وربطهم بنفسه مباشرة، ولم يجعل للولاة أي سلطة عليهم. فالسلطة القضائية قد تستقل عن الولاة ولكنها لا تستقل ولا تنفصل عن الخليفة الذي هو رأس السلطة التنفيذية.

سادساً: واجبات السلطة السياسية، وما الموقف إذا أخلت السلطة السياسية بواجباتها؟

ولنستعرض واجبات الدولة عند كل من (هوبز) و (لوك) و (روسو).. وهم أبرز أعلام الفكر السياسي الغربي والذين اقتصرنا على آرائهم تقريباً، في المقارنة بين الفكر السياسي الغربي والفكر السياسي الاسلامي، في هذا البحث الموجز القصير.

- **هوبز** وواجبات الدولة أو السلطة السياسية منها:

انطلاقاً من تصور (هوبز) للعقد الاجتماعي بأنه عقد تم بين الناس بعضهم مع بعض على التنازل عن حقوقهم كاملة، وإسناد السلطة لشخص من أجل تخليصهم من حياة الخوف والاعتداء في (المرحلة الطبيعية) كما سبق شرحه.. فإن الواجبات المترتبة على السلطة السياسية تنحصر في كونها واجبات سلبية، فالناس لا ينتظرون من السلطة أن تمنحهم شيئاً إيجابياً وهو السعادة، وإنما ينتظرون تحقيق أمر سلبي هو السلم.

وما دام السلام هو واجب السلطة السياسية، فإنه تفريعاً على ذلك يجب على السلطة أن تترك للأفراد الحرية التي لا تتعارض مع السلام، ولذلك فعلى صاحب السلطة أن يمتنع عن إصدار القوانين غير الضرورية لحفظ السلام، لأن القانون إنما هو تقييد للحرية.

وبناءً على ذلك:

إذا ضعف (السيد الحاكم) أو عجز عن مواصلة عمله الرئيسي وهو كفالة الحياة والأمن لرعاياه، كان للناس أن يتحرروا من طاعته، ذلك لأن حق الناس الطبيعي في حماية أنفسهم هو الدفاع عن وجودهم عندما لا يوجد من يحميهم، وهو حق لا يمكن التنازل عنه بأي تعهد.

ولما كان حق الدفاع عن حياة المرء، والمحافظة على أعضائه لا يمكن التنازل عنه، لأنه حق أساسي، ولا يمكن للمرء أن يكون له وجود إذا تخلف عنه، «وكل شيء لا يستطيع الإنسان أن يعيش بدونه فهو حق غير قابل للتحويل أو التنازل» فإن ذلك يعني: أن للإنسان الحقَّ في الدفاع عن نفسه ضد أوامر (السيد الحاكم) لانني لا أستطيع التنازل عن هذا الحق مهما تكن الظروف.

و «إذا ما أمر (السيد الحاكم) إنساناً بأن يقتل نفسه، أو يجرح نفسه أو ألا يقاوم أولئك الذين يعتدون عليه، أو أن يمتنع عن تناول الطعام أو استنشاق الهواء، أو تناول الدواء، أو أي شيء آخر لا يستطيع أن يعيش بدونه، فإن لهذا الإنسان الحق في عصيانه، أو هو حر في التمرد عليه».

- **لوك**: وواجبات السلطة السياسية:

.. وانطلاقاً من تصور (لوك) للعقد الاجتماعي بأنه عقد تم بين الناس والحاكم على التنازل - لا عن جميع حقوقهم - بل عن جزء من هذه الحقوق بالقدر الذي يكفي للحفاظ على الحياة وعلى الملكيات الفردية، ومعاقبة المعتدي على النفس أو الملكيات، ولذا فواجب السلطة السياسية هو الحفاظ على الحياة وعلى الملكيات الفردية ومعاقبة المعتدين.

وبناءً على ذلك: ماذا إذا قصرت السلطة السياسية في واجباتها؟

«حيث أن أساس الحكم هو التعاقد، فالمفروض أنه إذا أخل أي طرف من أطرافه به فإنه يصبح لاغياً، وعلى ذلك إذا أخلَّ الملك أو أخلت الحكومة بتعهداتها للشعب أو أهملت في مسئولياتها نحوه، أو تخطت سلطاتها التي خولها لها الأفراد، وجب عزلُها أو عزلُه».

- **روسو**: وواجبات السلطة السياسية:

.. وانطلاقاً من تصور (روسو) للعقد الاجتماعي بأنه عقد تم بين الناس بعضهم مع بعض للتخلي التام عن كامل حقوقهم الخاصة ومنحها للمجموع، مشكلين بذلك ما يسمى بـ (الإرادة العامة) التي تعمل للتوفيق بين المصالح الفردية والمصالح العامة والتي تمثلها القوانين التي يضعها الشعب لنفسه.

لذلك: فإن واجب الهيئات التي يقيمها الشعب لتنفيذ الإرادة العامة أن تقوم بهذا التنفيذ بأمانة تامة، وبذلك يتحقق أكبر قدر من السعادة لأكبر عدد من الناس، لأن الشعب لن يسن إلا القوانين التي تعمل على رفاهيته وسعادته وعلى هذا، فإذا انحرفت السلطة الموكلة بهذا التنفيذ كان من حق الشعب إزاحتها، والإتيان ببديل عنها.

هذه خلاصة سريعة عن واجبات السلطة السياسية في الفكر السياسي الغربي...

فماذا في الفكر السياسي الإسلامي؟

المصير

أيمن القادري

لحظاتُ الوجودِ قَيْدُ النفادِ ... وارتقابُ المماتِ عينُ الرشاد
ليستِ الدنيا مرتعاً للأماني ... ينتهي العُمْرُ قبلَ نَيْلِ المُراد
تخدعُ الدنيا الناظرينَ إليها ... فيسيرون خلفَها في اعتدادِ
وتُمَنّيهِمُ بأبهى وُعودٍ ... وَهُمُ مُمْعِنون في الانقياد
خابَ من أفْسَدَ الحياةَ بلهوٍ ... مُعْرِضاً عن مسالكِ الزُّهّاد
وأشاحَتْ عن الهُدى مُقْلتاه ... فمشى حيث قادَ صوتُ الفؤاد
غَرَّهُ أنَّ للمسراتِ سحراً ... لم يَزَلْ يستبدُّ بالأجساد
وإذا ما دعاهُ للنورِ داعٍ ... صَمَّ آذانَهُ عن الإرشاد
يا لها من مباهجٍ مُهْلِكاتٍ ... تُلْبِسُ الإثمَ أجملَ الأبراد
ما لقلبٍ مُشَرَّدٍ أن يُعافى ... وبه شكٌّ في مآلِ العباد
إنَّ يومَ الحسابِ لا بُدَّ آتٍ ... إن ربَّ السماءِ بالمرصاد
هدأةُ النفسِ في يقينٍ وتقوى ... وعذابُ النفوسِ في الإلحاد
فاتقاءُ الهُمومِ أمرٌ محال ... في خِضَمِّ الإعياءِ والإجهاد
ومصيرُ الحياةِ موتٌ وشيكٌ ... تَخْمدُ الروحُ فيه بعد اتقاد
والفناءُ المحتومُ فيه آدِّكارٌ ... يُوقِظُ الناسَ من عميقِ الرقاد

قال رسول الله ﷺ: «الكَيِّسُ مَنْ دانَ نفسَه وعمِلَ لِما بعدَ الموت، والعاجزُ مَنْ أتْبَعَ نَفسه هواها وتمنّى على الله الأماني».

كتاب «الشهر»

يصف المؤلف طريقته في تناول هذه المسائل فيقول: (**أولاً**: طرح المسألة للبحث بشرح واقعها، وما ترمي اليه من ناحية فكرية أو أصولية او فقهية او لغوية. **ثانياً**: سرد آراء العلماء فيها بأدلتهم مع شرحها وبيان كيفية استنباطهم لها ما أمكن ذلك تسهيلاً للفهم. **ثالثاً**: تبنيت رأياً من اراء هؤلاء العلماء، وذلك بترجيح الدليل الأقوى حسب قناعتي، هذا إن كانت المسألة خلافية. **رابعاً**: إذا كانت المسألة مستجدة ولم يكن للعلماء فيها رأي اتبعت فيها أصولاً معينة لبعض الأئمة).

ويقول في خاتمة الكتاب (يتوجب علينا أن لا نثير مواطن الاختلاف بين المسلمين، وان لا نجعلها شغلنا الشاغل ولنشتغل بما هو أهم من ذلك بكثير، ان نشتغل بالفروض الواجبة علينا لخلاص أمتنا. فالمصائب... والمكائد... والفتن والاعتداءات في فلسطين ولبنان وأفغانستان وغيرها). ويقول في الخاتمة بأن بحث هذه المسائل الخلافية في الكتاب هو من أجل إقفال الباب عليها وليس من اجل إثارتها وتأجيجها. وإقفال الباب عليها يكون بشرح أن الذي أخذ برأي معين هو يقلد فيه إماماً معيناً، والذي أخذ برأي آخر هو مقلد لامام آخر، وهؤلاء الأئمة لكل منهم دليله واجتهاده. فكل هذه الآراء المأخوذة عن الأئمة الكرام رضوان الله عليهم، هي آراء اسلامية ولا ضير إن حصل فيها خلاف. فلنترك الشقاق والنزاع فيها، ولننازع الذين يهملون الشرع كله ويقبلون على الأنظمة الكافرة والأفكار الكافرة من علمانية وديمقراطية واشتراكية وقومية ووطنية.

ويختم الكتاب بقوله: (والله أسأل أن... يأخذ بيد المسلمين لتنصيب خليفة لهم، يرفع الخلاف من بينهم ويقوم برعاية شؤونهم وحماية ثغورهم وإقامة حدود الله وحمل دعوته الى العالم...).

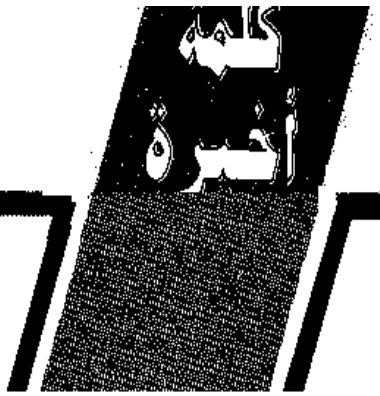

فرنسا كانت ولا زالت عدوة للمسلمين

ورد في كتب التاريخ ان الفرقة الصليبية الفرنسية وصلت في ١٠ نيسان من عام ١٠٩٩ م الى (عرقا) قرب طرابلس بقيادة (غودفروا) فانضم اليها الموارنة وتقدموا تلك الحملة الصليبية لإرشادها الى القرى والمدن الإسلامية لإبادتها وذبح سكانها حتى وصلوا الى القدس في ١٥ تموز من نفس العام حيث دخلها الصليبيون الفرنسيون وذبحوا جميع سكانها من المسلمين.

وفي عام ١١٩١ قامت حملة بقيادة (غي دو لوزينيان) بغزو مدينة عكا وذبح سكانها البالغ عددهم عشرة الاف نسمة رغم المفاوضات التي كان يجريها قائد الحملة مع البطل صلاح الدين لإطلاق سراحهم ولكنه غدر بهم ولم يلتزم باتفاقه مع صلاح الدين.

وفي عام ١٢١٢ م قامت حملة صليبية فرنسية جديدة بالتوجه الى سواحل بلاد الشام أطلق عليها حملة الصبيان وذلك لأن جلّ عناصرها من الصبيان نظراً لنقص الرجال بشكل حاد كما يشير المؤرخون، ولكن تلك الحملة لم تصل الى هدفها.

وفي عام ١٨٦٠ اثر الحرب التي نشبت بين الموارنة والدروز بفعل دسائس فرنسا وانجلترا لإثارة القلاقل في داخل الدولة العثمانية، نزل الى اليابسة ستة آلاف جندي فرنسي بحجة حماية الموارنة هذا في لبنان، يضاف الى ذلك حملة نابليون على مصر وفلسطين والاستعمار الفرنسي لتونس والجزائر والمغرب وجيبوتي والصومال وسوريا ولبنان، والعدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦. ويضاف الى ذلك اشتراك فرنسا مع الانجليز في محاربة الدولة العثمانية دولة الخلافة وإسقاطها، ثم توقيع اتفاقية (سايكس ـ بيكو) مع الانجليز لتقسيم بلاد الشام ووضع فلسطين تحت الانتداب الانجليزي تمهيداً لإقامة دولة اليهود فيها، كل ذلك وغيره كثير قامت به فرنسا التي يصفها بعض الخونة من المسلمين بالدولة الصديقة.

فرنسا هذه تعود الآن من جديد باتباع سياسة تحريك الأساطيل، تلك السياسة التي درجت على استعمالها الدول الاستعمارية الكبرى لتخويف من يقف حائلاً دون تنفيذ مخططاتها او من يقف في صف دولة استعمارية أخرى تنافسها على مناطق النفوذ. وفرنسا هذه كانت عدوة للمسلمين ولا زالت ولن تتغير نظرتنا اليها اذا صادقت بعض الأنظمة، أو إذا توقفت ابواق الإعلام عن هجوها، ولا يلتزم المسلمون هذا الموقف لان الموجة السياسية والاعلامية هي ضمن هذا السياق، وإنما لان موقفهم من أعداء الإسلام والمسلمين هو موقف مبدئي لا يتبدل ولا يتغير تبعا لتبدل التحالفات وتغير المصالح. بل هو موقف ثابت لا يتغير ولن يتغير بإذن الله سواء تجاه فرنسا أو انجلترا أو امريكا أو روسيا أو إيطاليا او اسرائيل أو أية دولة طامعة تكيد للإسلام او تتربص بالمسلمين.

كذبة إسمها عدم الإنحياز

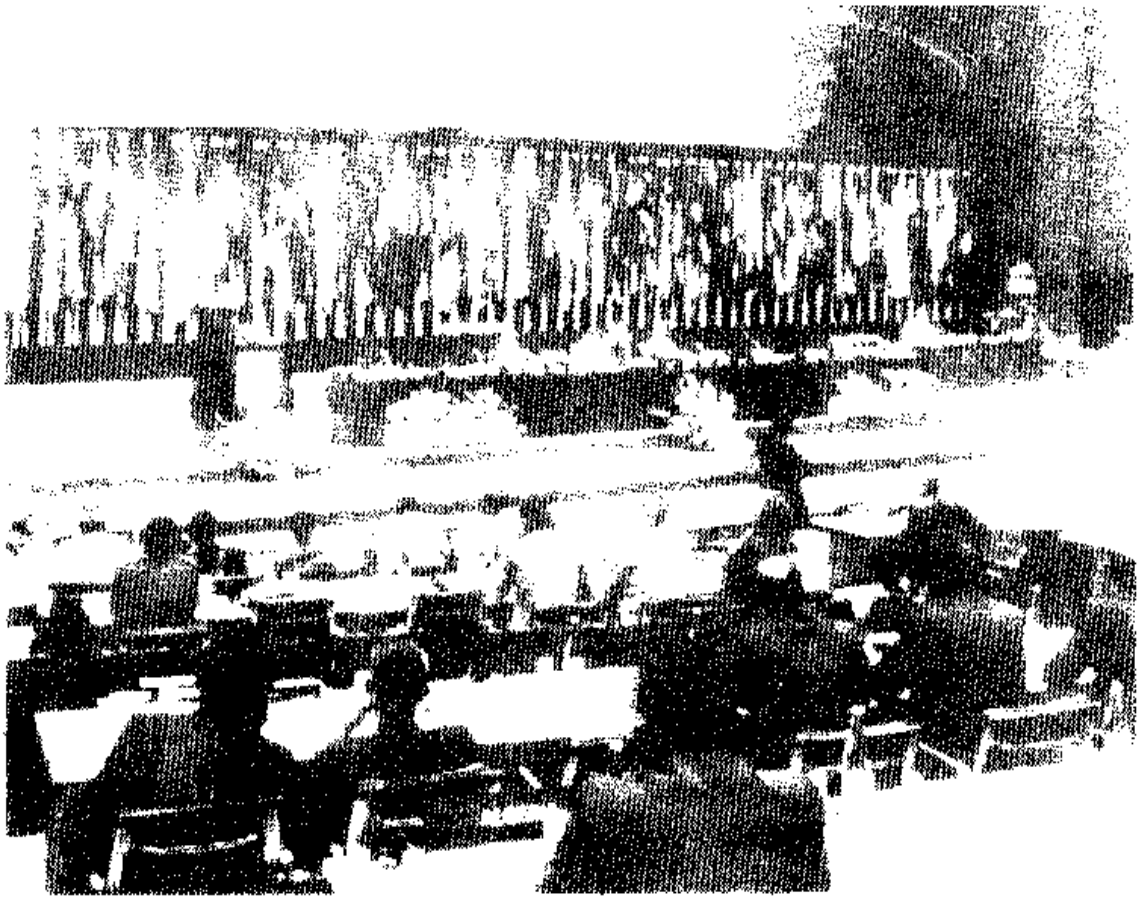

قمة عدم الإنحياز التاسعة ٤ ـ ٧ ايلول ١٩٨٩ م

في الحقيقة ان كل دول ما يسمى (عدم الإنحياز) دون استثناء هي دول تابعة للقوى الكبرى، ولا تمتلك قرارها، ولا تستطيع تحديد متى تحارب ومتى تقف على الحياد، ولا أن تستفرد بقرار يتعلق بالمعاهدات والأحلاف والتسلح النووي والتقليدي.

والأهم من ذلك كله آن بين هذه الدول ما ينوف على أربعين دويلة من العالم الإسلامي، هذا الذي يعتنق الإسلام كمبدأ، ذلك المبدأ الذي يُلزم حامليه بأن ينحازوا الى مبدئهم، وأن لا يكون لهم ﴿الخِيَرَةُ من أمرهم﴾ حينما يقضي الشرع باتخاذ الموقف الشرعي من القضايا الدولية والمحلية، فالمسلمون لا يمكن إلا أن يكونوا منحازين لمبدئهم وعقيدتهم وهكذا يفترض في من يمثلهم، ومن يمثلهم من حكام فُرضوا عليهم فرضاً بقوة العسكر، فعن أي حياد يتحدثون، وأي كذبة هذه التي يسمونها (عدم الإنحياز)؟.